

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية

د. عودة جميل الفليت

أستاذ الجغرافية البشرية المساعد

جامعة القدس المفتوحة - خانيونس

**ملخص:** يتمحور هدف البحث حول المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، انطلاقاً من دورها الهام في توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وخاصة الرياديين وتحقيق الدخل، ومن خلال الدراسة تم التعرف على مدى ما تحققه هذه المشاريع من الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وأيضاً تم بيان طبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشاريع الصغيرة سواء التجارة أو الصناعة أو الخدمات وغيرها من النشاطات الاقتصادية، وأظهرت الدراسة الميدانية العديد من السمات والخصائص الخاصة بالمشاريع الصغيرة في منطقة الدراسة مثل: صفة الملكية للمشاريع، وعدد المشتغلين، وعمر المشاريع، ونوعية التمويل، وصفة العمل في المشاريع، وعدد سنوات الخبرة للقائمين على المشاريع، والدورات التدريبية التي تلقاها أصحاب المشاريع، تطرقت الدراسة كذلك إلى مجال عمل المنظمات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية الداعمة للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة، وكذلك أسواق الخامات ومستلزمات الإنتاج للمشاريع، ودور المنظمات الأهلية في عملية تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة، تناولت الدراسة نماذج مختارة لبعض مشاريع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، والعديد من المعوقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة في منطقة الدراسة، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج السلمي والذي يعتبر جزء من المنهج الموضوعي، والمنهج الحرفي. وتم تحليل الإستبانة من خلال وسيلة تحليل البيانات وتمثل في البرنامج الإحصائي SPSS.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها:-

- 1- ضعف البنية الأساسية من شبكة الطرق وارتفاع تكاليف النقل والكهرباء والمياه وغيرها، من الخدمات الأخرى الأزمة لإقامة المشروعات الصغيرة.
- 2- النقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها، نقص العمالة الماهرة والمدرّبة .
- 3- عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية، كذلك سياسات للمفاهيم وآليات العمل التأهيل وخدمات الإرشاد.
- 4- وجود أكثر من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في هذا المجال بدون تنسيق أو توحيد للأدوار.
- 5- يؤثر التدريب إيجابياً وبشكل واضح على المشروعات الصغيرة، ويؤدي إلى نجاحها.

## د. عودة الفليت

- 6- عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبي.
- وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: -
- 1- التأكيد على وضع سياسات تنموية وطنية شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني.
- 2- اعتماد سياسة الحوافز لتطوير المشروعات الصغيرة، من خلال القروض الميسرة، وأولوية الإعفاءات الجمركية والحماية.
- 3- تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات.
- 4- تخصيص مساحات كافية من الأراضي الحكومية للمساهمة في تقليل نفقات المشاريع الصغيرة.

### **Small project in Gaza Strip and their role in economic development : A Geographical study**

**Abstract:** Centered goal of this research on small enterprises in the Gaza Strip, on the basis of its important role in providing employment opportunities for all social groups and private entrepreneurs, income, and during the study was to identify the extent to which these projects of self-sufficiency for some goods and services needed by society, and has also been the nature of the activity exercised based on small, whether trade, industry and services and other economic activities, also dealt with the status of ownership of projects, and the number of workers, and the age of the projects, and the quality of funding, the nature of work in the projects, and the number of years of experience of those in charge of projects, training courses received by the owners projects, and was to clarify the scope of work organizations in support of small enterprises in the Gaza Strip, and markets for raw materials and production requirements of the projects, emphasis was placed on the role of NGOs in the development process and the development of small enterprises, by encouraging self-employment and dissemination of knowledge and reduce the size of the adventure and to respond rapidly to changes, The study and selected models for some development projects and the development of small enterprises in the Gaza Strip, and was finally focus on the obstacles and problems faced by small enterprises in the Gaza Strip.

At the end of the study the researcher to a set of results are as follows: -

- 1 -Poor infrastructure of roads and high transport costs, electricity, water and other services of the crisis to other small projects.
- 2 -Lack of some of the requirements of production and high prices, lack of skilled and trained labor.
- 3 -The lack of a unified system regulates the mechanisms of action of the productive sector and micro-lending policies, tax policies and incentive, as well as the policies of the concepts and mechanisms of action of rehabilitation and counseling services.

He urged the researcher to a set of recommendations including: -

1. is necessary to devise development policies and national coverage, take into account Local capabilities and the actual needs of the Palestinian society.

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

2. Adopt a policy of incentives for the development of small enterprises, through soft loans, customs exemptions and the priority and protection.
3. Training of small business owners on modern management systems for the projects in terms of how to provide supplies productivity and management of the production process and marketing and how to deal with banks and government institutions.

### مقدمة:

تعتبر المشاريع الصغيرة ذات أهمية كبيرة في جميع دول العالم وخاصة الدول النامية، حيث باتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 98% من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم، مثال على ذلك الولايات المتحدة حيث تساهم المشروعات الصغيرة في حوالي 34% من ناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتساهم في خلق 58% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت النسبي الكبير بين المشروع لصغير في البلدان الصناعية المتقدمة مقارنة بالمشروع الصغير في البلدان النامية، من حيث حجم رأس المال، والإنتاجية، والعمالة المستخدمة، ففي الولايات المتحدة واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي، نرى أن سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة يتجاوز 20 مليون دولار ([www.ahewar.org/debat/show](http://www.ahewar.org/debat/show))، في حين أن كافة المشاريع الصغيرة في البلدان النامية يتراوح حجم رأس المال لكل منهما بين 20 ألف دولار و 100 ألف دولار، وهو وضع يعكس طبيعة التطور الاقتصادي عموماً والصناعي خصوصاً في هذه البلدان (مجلة التعاون، 2002: 21)، لكن رغم ذلك فإن المشاريع الصغيرة لها دورها الإيجابي والمهم في البلدان النامية من حيث توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وخاصة الرياديين بما يساهم في زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع هذا وتنتشر المشاريع الصغيرة في مجالات التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من القطاعات الاقتصادية وتشجيع التوظيف الذاتي ونشر المعرفة إلى جانب تمييزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات مع نسبة قليلة من المخاطرة، وتتجه بعض الدول لتنمية المشاريع الصغيرة من خلال إعداد إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية، حيث تشكل المشاريع الصغيرة مجالاً حيوياً لروح المبادرة واستغلال الموارد الأولية المحلية وإعادة توزيع الدخل (الصوراني، 2005: 4).

وتمثل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة أهمية كبيرة رغم الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة، ولا يمكن الحديث عن واقع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة بمعزل عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تأثر بها خلال المرحلة السابقة والحالية، وقد

## د. عودة الفليت

كان للمشاريع الصغيرة دوراً غاية في الأهمية في تنمية اقتصاديات قطاع غزة منذ عام 1967م مروراً بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994م، وحتى الآن. ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، ومن المعلوم أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر على أدائها الكمي والنوعي، فالتطور المستقبلي لقطاع الأعمال الصغيرة مرتبط بالسياسات والإجراءات الكفيلة باستقلالية ودعم هذا القطاع، إضافة لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة والتكامل والتعاون في الجهود والإمكانات بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص بقطاعاته المختلفة ومؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي يكفل تحقيق المنافسة بين المشاريع الاقتصادية وزيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة (دويكات، 2006:3).

وبالرغم من كل الظروف التي عاشتها منطقة الدراسة إلا أن المشاريع الصغيرة لعبت دوراً واضحاً في الاقتصاد الوطني وعملية التنمية ولذلك يمكن القول بأن حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى امتلاك عناصر النهوض والتطور تقتضى الاهتمام الجدي بدور المنشآت والمشاريع الصغيرة واتساعها بحيث تتمكن من تلبية العملية لرفع وتيرة التطور في الاقتصاد الفلسطيني بما يمكنه من الاعتماد النسبي على الموارد الذاتية المادية والبشرية المحدودة، مما يؤدي إلى تخفيف أوضاع التبعية للاقتصاد الإسرائيلي ويحقق تلبية احتياجات التشغيل وإنتاج السلع للسوق المحلي، إضافة إلى القيام بخطوات عملية تضمن تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.

### 1 - أهمية البحث

ترجع أهمية البحث في توضيح مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال، وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة هذا على المستوى الإقليمي، تبرز أهمية البحث على المستوى المحلي من خلال اعتماد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دوراً مهماً في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر والبطالة إذ إنها كثيراً ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

المصادر البديلة للدخل. وأخيراً تتبع أهمية البحث للباحث في الرغبة الذاتية لدراسة مثل هذا الموضوع لأهميته في المساهمة في زيادة الإنتاج، وأيضاً الإسهام ولو بجزء ضئيل في الوقوف على أهم العقبات والصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، والعمل على وضع بعض الحلول التي بدورها تساهم في حل مثل هذه العقبات والصعوبات.

### 2- مشكلة البحث

تعتبر المشاريع الصغيرة من الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، حيث تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية بالرغم من أنها تعاني من معوقات عديدة، مثل قلة المخاطر، وقلة وضعف الخدمات التي تقدمها الحكومة، وضعف الإدارة، والشروط والعقبات التي تفرضها الجهات الداعمة سواء الخاصة أو الحكومية.

ومن هنا تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما دور المشاريع الصغيرة في تنمية وتطور الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة؟، وينبثق من هذا السؤال الرئيسي العديد من الأسئلة الثانوية على النحو التالي:

- أ- ما هو مفهوم المشاريع الصغيرة في المجتمع الفلسطيني؟.
- ب- ما المراحل التي مر بها تطور المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟.
- ج- ما أنواع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟.
- د- ما هي الأهداف المتوخاه من إقامة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟.
- هـ- أين تتركز المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟.
- و- ما الخصائص التي تتسم بها المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟.
- ز- ما هي الصورة الصحيحة التي تعيشها المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟.
- ح- ما هو الدور الذي يلعبه قطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة؟.
- ط- ما هو دور مؤسسات الإقراض في دعم المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟.
- ي- ما هو تأثير ضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة والبنية التحتية على المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

### 3- أهداف البحث

- أ- التعرف على ما هو مفهوم المشاريع الصغيرة في المجتمع الفلسطيني
- ب- بيان المراحل التي مر بها تطور المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
- ج- توضيح أنواع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
- د- التعرف على الأهداف المتوخاه من إقامة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

#### د. عودة الفليت

- هـ - بيان التوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
- و - إظهار الخصائص التي تتسم بها المشاريع الصغيرة في قطاع غزة
- ز - محاولة تحليل الدور الذي يلعبه قطاع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة، للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها.
- ح - الوقوف على الواقع الذي تعيشه المشاريع الصناعية الصغيرة، في ظل الممارسات الإسرائيلية على القطاع.
- ط - بيان تأثير ضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة والبنية التحتية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
- ي - أبرز دور مؤسسات الإقراض في دعم المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟.
- ك - وضع الحلول والبدائل الملائمة لعلاج المشاكل التي تقف حائلاً دون تطور المشاريع الصناعية الصغيرة في قطاع غزة.

#### 4- مبررات الدراسة

- أ - دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة.
- ب - تفسير الآثار الاقتصادية المرتبطة بالمشاريع الصناعية الصغيرة، ومعرفة مختلف الجهات والقطاعات المتأثرة بها.
- ج - الأهمية التي تنطوي عليها المشاريع الصغيرة خاصة وأن قطاع غزة لا يزال يتعرض للحصار الإسرائيلي الخانق.
- د - دراسة خصائص المشاريع الصغيرة.
- هـ - التعرف على أثر التسويق ومدى فعاليته على نجاح المشروعات الصغيرة.

#### 5- فرضيات البحث:

- من خلال إدراك حقيقة أهمية المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:-
- أ- توفير القروض والدعم اللازم لتمويل المشاريع الصغيرة سيزيد بدرجة كبيرة من فرص نجاح مثل هذه المشاريع.
- ب- التدريب الجيد لأصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية سيعمل على زيادة الفائدة.

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

ج- سوف تتنافس المشاريع الصغيرة المشروعات المتوسطة والكبيرة سواء من حيث الجودة والعدد العمال والإنتاج.

د- تحتل محافظة خان يونس المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع الصغيرة وذلك بسبب الزيادة المضطردة في أعداد السكان.

هـ- تخصيص مساحات كافية من الأراضي الحكومية تساهم في تقليل نفقات المشاريع الصغيرة من حيث الأصول الثابتة.

### 6- حدود الدراسة:

أ- الحد المكاني: اقتصرت الدراسة علي محافظات قطاع غزة والبالغ عددها 5 محافظات.

ب- الحد الزمني: اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية من عام 2000-2010م.

### 7- منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج السلمي والمنهج الحرفي لمحاولة وصف الواقع الذي يعيشه الإنسان مستهدفاً الجهد والتفاعل الذي يعبر عن صورته من صور استغلال أو استخدام الموارد وهذا المنهج يصنف نشاط الإنسان وتفاعله وسعيه في قائمة تتضمن الحرف في أشكالها وأساليبها المتنوعة ([www.flyarb.com](http://www.flyarb.com))، وتقييم واقع المشاريع الصغيرة، ومعرفة الآفاق التنموية المستقبلية لها، ومدى مساهمتها في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، هو أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع، وبعد المنهج الوصفي التحليلي هو الأسلوب الأكثر استخداماً في الدراسات الإنسانية، كما أن هذا المنهج لا يقف عند وصف الظاهرة موضع الدراسة فحسب بل يركز في جمع البيانات والمعلومات علي ظاهرة الدراسة وتنظيمها وتصنيفها والتعبير عنها كمياً وكيفياً، وذلك بغرض دراسة العلاقات بين المتغيرات والوصول إلي نتائج يمكن أن تساهم في معالجة مشكلة الدراسة (الرفاعي، 2002:122). ومنهج التحليل الكمي أعتمد الباحث على المنهج الكمي من خلال استخدام البيانات والإحصاءات والجداول التي تعتبر مخرجاً للإستبانة (الرفاعي، 2002:123)، والتي سيتم توزيعها على أصحاب المنشآت والمشاريع الصغيرة، وذلك للوقوف على آراءهم والاستفادة من خبراتهم للتغلب على مشكلة البحث، من خلال تحليل النتائج بواسطة البرامج الإحصائية spss، وذلك في محاولة لربط النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية.

### 8- مجتمع البحث

يشمل مجتمع البحث المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة، والبالغ عددها 20429 مشروعاً حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007م.

## د. عودة الفليت

### 9- عينة البحث

وتم استخدام عينة عشوائية طبقية عددها 510 مشروع وشكلت 2.5% من نسبة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة.

### 10- الدراسات السابقة

أ- ماهر المحروق، إيهاب مقابلة: 2006، دراسة بعنوان: "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتهما".

وفقاً لهذه الدراسة يرى الباحث أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، ومن ثم ناقشت واقع وإشكالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن مستعرضة التجربة الأردنية في هذا المجال، وكذلك مختلف العوائق التي تحول دون تطور هذا النوع من المؤسسات، مركزة على العوائق والمثبطات ذات الطبيعة المالية، ومبرزة مختلف الآليات التي وضعت حتى الآن في الأردن لنتجاوز الإشكاليات المالية لهذه المؤسسات، من خلال دراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل بالوقوف على طبيعة وسياسة التمويل التي تميز المؤسسات، وذلك بالاعتماد على دراسة تطبيقية لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد توصلت الدراسة لأهم النتائج: منها: أن البيئة الأردنية تعتقد أن المؤسسات التي تمتاز بمعدلات نمو عالية عادة تلجأ لمصادر تمويل كالاقتراض من خارج النظام المصرفي، رغم أنه تبين أن العلاقة عكسية بين حجم المؤسسة ومعدل الاقتراض طويل الأجل كون الاستفادة من القروض الطويلة الأجل مقصورة على المؤسسات الكبرى، كما تلجأ المؤسسة مهما كان حجمها في البداية إلى استنفاد مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي).

وأوصت الدراسة بإيجاد بعض الصيغ التمويلية الملائمة مع المؤسسات الصغيرة مثل رأس المال، ومخاطرة، ووضع محفزات جباية للمدخرين من أجل استقطاب ادخار العائلة، ودفع المؤسسات الصغيرة إلى الدخول في البورصة باعتبار أن الأسواق المالية لا يمكن أن تنشط إلا بها.

ب- مركز الإمارات للدراسات والأبحاث: 2006، "المشاريع الصغيرة والمتوسطة".

ووفقاً لهذه الدراسة يرى الباحث أن مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أصبح من المفاهيم الشائعة في أوساط سوق العمل، وباتت تحكمه العديد من المتغيرات التي باختلاف المكان والزمان والنظام الاقتصادي، ولا بد من تشجيع أكبر عدد من أفراد المجتمع على إدارة المشروعات الصغيرة وتحويل المجتمع من مجتمع وظيفي حكومي إلى مجتمع اقتصاد السوق، وتحويل بعض



### المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

الأنشطة تدريجياً التي تقوم بها الدولة حالياً من أنشطة حكومية وبها موظفين حكوميين إلى أنشطة قطاع خاص.

ج- عبد الفتاح نصر الله، وآخرون: 2005، ورقة عمل بعنوان: "المشروعات الصغيرة في فلسطين" واقع ورؤية نقدية.

فقد قدم الباحث عرضاً مجملًا للمشاريع الاقتصادية الصغيرة، ثم تعريف المشروعات الصغيرة في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وواقع المنشآت الصغيرة في فلسطين، والعوامل المؤثرة على أداء المنشآت الاقتصادية في فلسطين، ووسائل تطوير مشروعات الأعمال الصغيرة، وتطرق الباحث لأهم العوائق التي تقف أمام نمو وتطور هذه المشاريع ومنها: تحتاج غالبية المنشآت الاقتصادية لمقومات البنية التحتية والتأهيل والرعاية من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية، وتعتبر تكلفة الأراضي الصناعية والتجارية في فلسطين مرتفعة جداً بالمقارنة مثلاً مع الأردن، حيث أن سعر م<sup>2</sup> في فلسطين يصل 100 ضعف م<sup>2</sup> في الأردن و10 أضعاف م<sup>2</sup> في إسرائيل، بسبب محدودية الأراضي في فلسطين، وضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة، وضعف فعالية قانون تشجيع الاستثمار، وارتفاع تكاليف التحويل، وسياسة المعابر، الإغلاقات، وخلص بنتيجة مفادها أن المشاريع الاقتصادية الصغيرة لها دور فعال في تحقيق ما يلي: زيادة الدخل، وخلق فرص العمل الجديدة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في فلسطين، كما أنها تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لإتاحة الفرصة للفئات المهمشة لامتلاك مشاريع وتفعيلها في المجتمع.

ء- محمود دويكات: 2005، ورقة عمل بعنوان: "أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد قطاع غزة".

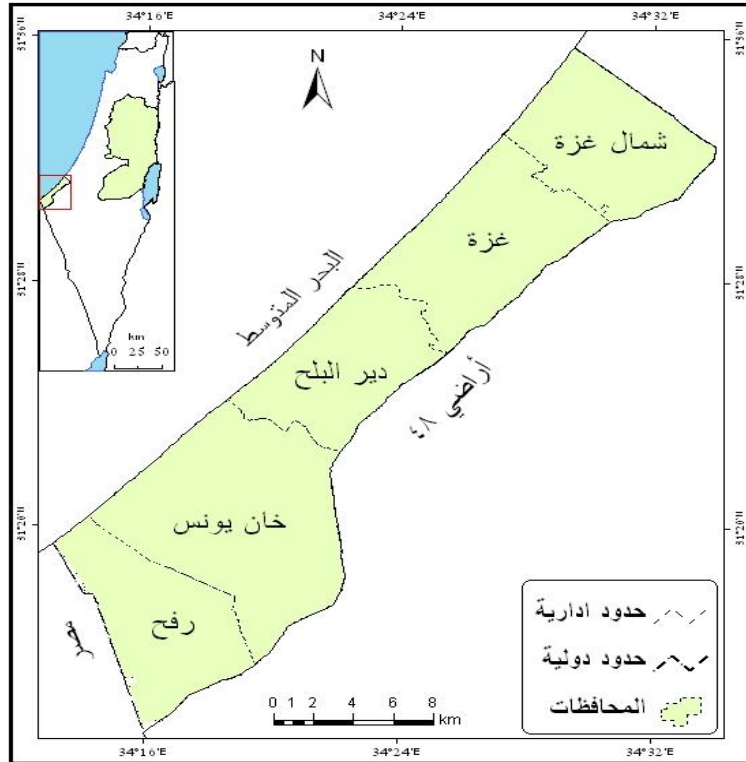
حيث تركز هذه الدراسة على واقع اقتصاد قطاع غزة، ودور المشاريع الصغيرة في تنمية اقتصاد القطاع، كما وقام الباحث بوضع خطة تنموية تركز على مجموعة أهداف، وتناولت الدراسة العوامل المطلوبة لإنجاح المشروعات الصغيرة في القطاع، وتناولت الدراسة كذلك مقترحات لأهم المشاريع الصغيرة التي يمكن القيام بها من أجل تنمية وتطوير اقتصاد القطاع. وكان من تلك المشاريع ما يلي: مشاريع زراعية، وأهمها: مشاريع تربية المواشي، ومشاريع تربية الطيور، ومشاريع التفريخ والدواجن، ومشاريع النحل والعسل، ومشاريع الدفيئات الزراعية. مشاريع صناعية، وأهمها: صناعة المواد الغذائية، وصناعة مواد التجميل والتنظيف، مصانع السجاد والموكيت والمساند، والمستلزمات المدرسية، وصناعة التحف والصناعات التراثية.

## د. عودة الفليت

كان الهدف الأساسي للدراسة إلقاء نظرة على الظروف الحالية لأنشطة التمويل بالغ الصغر من حيث الطلب، ومدى مقدرة مؤسسات وبرامج الإقراض على تلبية هذا الطلب، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ما يلي: أغلب المشاريع المقامة ممولة ذاتيًا، الأوضاع السياسية أثرت على الأنشطة الاقتصادية في غزة والضفة الغربية، الاعتقاد الموجود لدى أصحاب المشاريع أن الإقراض غير متاح بسبب الظروف السياسية الحالية مع بعض الاختلافات بناء على مصدر الاقتراض، رغبة أصحاب المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر بالحصول على قروض صغيرة وبالغة الصغر، تؤكد الدراسة نية أصحاب المشاريع لتمويل العمليات التشغيلية أكثر من التوسع، وكان أغلب الطلب على قروض طويلة الأجل، تؤكد الدراسة أغلب عينة القروض الفردية كانت على قروض ضمان المجموعة.

### شكل رقم (1)

#### قطاع غزة "منطقة الدراسة"



المصدر: إعداد الباحث

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

### المبحث الأول

#### نشأة وتطور المشاريع الصغيرة

##### أولاً: تعريف المشاريع الصغيرة

تواجه معظم الدول صعوبة في وضع تعريف موحد للمشاريع الاقتصادية، ومنها المشاريع الصغيرة. وتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بان هناك أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة، ويختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشاريع، وهناك عدة معايير لتعريف المشاريع الصغيرة مثل: معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة، أو التخصص، أو أساليب الإنتاج، أو اتجاهات السوق. ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشاريع وزيادة كفاءتها (وزارة الاقتصاد، 2001:34).

وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغيرة: بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عامل، فيما يصف البنك الدولي المشاريع التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشاريع المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10-50 عاملاً بالمشاريع الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50 - 100 عامل بالمشاريع المتوسطة (جسر التنمية، 2006:16).

وتتباين المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى وفق إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها، وبالتالي المشاريع التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة.

وفي الدول العربية تقسم الصناعات الصغيرة على أساس حجم النشاط إلى ما يلي:-

- 1- الصناعات الصغيرة جداً (MICRO): التي تُشغل أقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- 2- الصناعات الصغيرة (SMALL): التي تُشغل من 5 - 15 عامل وتستثمر أقل من 15000 دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).
- 3- الصناعات المتوسطة (MEDIUM): التي تُشغل من 16 - 25 عامل وتستثمر من 15000 - 25000 دولار (عدا الأبنية والعقارات الثابتة) (الصرراير وآخرون، 1996:9).

## د. عودة الفليت

### ثانياً: مفهوم المشاريع الصغيرة في فلسطين

لا يوجد مفهوم فلسطيني وطني لتعريف المشروع الصغير، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن معظم دول العالم تواجه صعوبة في وضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة، وبالتالي فإن تحديد الحجم (أي الحيز الذي يشغله المشروع)، وبغض النظر عن طبيعة المعيار المستخدم يعتبر مقياساً نسبياً يختلف باختلاف الدولة والنشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه تلك المشاريع بهدف توجيه سياسات وبرامج الدول لتنمية المشاريع الصغيرة.

وتختلف آلية التعامل مع المشاريع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية، وهي تختلف من مؤسسة لأخرى، فبينما تصنف الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشاريع حسب طبيعة عملها، تصنف وزارة المالية المشاريع حسب الشرائح الضريبية للمكلفين، كما أن قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة، والبلديات تجبي الرسوم ضمن معايير مختلفة علماً بأن وزارة الصناعة الفلسطينية حددت لأغراض إحصائية تقسيمات للمشاريع الصناعية حسب الملف الصناعي عام 1997، وأخيراً نفذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسح المشاريع الصغيرة عام 2002 للمنشآت التي تشغل بين 9-50 عامل وفق رؤية إحصائية خاصة مدعومة من UNCTAD.

مما سبق يتبين نشأت جهود المؤسسات الفلسطينية في التعامل مع المشاريع الاقتصادية وفق طبيعة كل مؤسسة، بدون وجود جهة رسمية معنية بمتابعة جميع القضايا المتعلقة بالمشاريع الصغيرة برؤية موحدة تخدم تطور جميع فئات المشاريع الفلسطينية من أجل التغلب على الصعوبات. من الضروري تلافى مثل هذه الصعوبات والسعي لمتابعة التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

### ثالثاً: مراحل تطور المشاريع الصغيرة في قطاع غزة

مرت المشاريع الصغير في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص بمجموعة من المراحل المتتالية عبر السنوات منذ ما قبل عام 1967 إلى العام 2010 على النحو التالي:

#### 1- مرحلة ما قبل عام 1967

على الرغم من شح البيانات الخاصة بالمشاريع الصغيرة عن فترة ما قبل عام 1967م إلا أنه هناك بعض الدلائل على وجود بعض المشاريع البدائية تتمثل في الدكاكين وورش الحرف اليدوية ذات الطابع التقليدي، ومعاصر الزيتون ومعامل الصابون وتشير بعض الإحصاءات ما قبل عام 1967 على أنه كان يوجد في فلسطين 1558 مصنعاً يمتلكها العرب و1907 مصنعاً يمتلكها

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

اليهود (أبو بكر، 2002:15)، وقد أدى قيام إسرائيل عام 1948م إلى تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام احتلت إسرائيل الجزء الأكبر وارتبطت الضفة الغربية بالأردن، وقطاع غزة بالإدارة المصرية حيث لم يشهد القطاع تطوراً صناعياً ملموساً.

### 2- فترة ما بين عام 1967 وحتى عام 1993م

لقد أدت حرب حزيران عام 1967م إلى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وعملت سلطات الاحتلال بشتى الوسائل على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني في الضفة وغزة بالاقتصاد الإسرائيلي لهدفين: أولهما سياسي، والآخر اقتصادي بحيث تجعله اقتصاد تابع ومربح للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات العسكرية والإدارية التي أدت إلى تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، والتي تراجعت وتخلفت وضعفت قدرتها على مواكبة التطورات الصناعية في الدول المجاورة ومن تلك الإجراءات:

- 1 توجيه الموارد البشرية والمصادر الطبيعية الفلسطينية لخدمة الاقتصاد الصهيوني، أي العمل على إبعادها عن المساهمة في النمو الاقتصادي الفلسطيني سواء عن طريق اغتصاب المياه والأراضي وتهويدها أو عن طريق عمل العمال في إسرائيل أو ترسيخ التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية.
  - 2 . الاحتكار المطلق للأسواق الفلسطينية عن طريق إغراقها بالسلع الإسرائيلية ذات القدرة التنافسية العالية، وإتباع سياسة الجسور المفتوحة بهدف تفرغ أسواق الضفة والقطاع من البضائع الفلسطينية.
  3. منع التوسع الأفقي للصناعات الفلسطينية عن طريق التقنين الكبير في إصدار التراخيص لإنشاء مصانع جديدة أو توسيع القائم منها وخاصة المشاريع الكبيرة التي تعتمد على استغلال الموارد الاقتصادية المحلية.
- وقد ترتب على هذه السياسات العسكرية والإدارية فشل قيام أي أنشطة تصنيعية حقيقية في قطاع غزة فقد ارتفع عدد العمال من 8000 عام 1989 إلى أكثر من 11000 عام 1993م، في حين بلغ عدد المنشآت الصغيرة في مختلف الفروع 30 منشأة صناعية ساهمت في استيعاب ما يزيد على 1000 عام (نوفل، 1977:25).

### 3-فترة ما بين عام 1993 وحتى عام 2010

في 13 سبتمبر 1993م، تم توقيع اتفاقية أوسلو وعرفت باسم "اتفاق غزة أريحا" ومن ثم قيام السلطة الوطنية، حيث تم إجراء أول تعداد للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة فقد بلغ عددها 18637 منشأة، مما لا شك فيه أن الإجراءات الإسرائيلية أثرت على الاقتصاد الفلسطيني منذ

## د. عودة الفليت

بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م أدى إلى أزمة حقيقية من حيث البنية والأداء، حيث أصاب التدمير عناصر الإنتاج الأساسية انعكس على تراجع معظم الأنشطة الاقتصادية كلفت الاقتصاد الفلسطيني حوالي 2.62 مليار دولار حتى نهاية 2004 كخسائر مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (نصر الله، 2005:12)، وشهدت أعداد المشاريع العاملة في القطاعات المختلفة تراجعاً واضحاً، فقد شهد القطاع الصناعي تراجعاً تدريجياً خلال الحقبة الزمنية 2001-2006م، إذ من الملاحظ أن أعداد المشاريع قد بلغت نحو 14509 مشروع عام 2001م، ومن ثم أخذت بالتراجع لتصل إلى نحو 12211 مشروع خلال العام 2006م.

ومن خلال مراجعة الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2004:28)، يتضح لنا أن الحجم الأكبر من التراجع كان في المشاريع العاملة في مجال الصناعة التحويلية خاصة خلال العام 2004م، إذ تراجعت أعداد مشاريع الصناعة التحويلية مقارنة بالعام 2001م لتصل إلى نحو 12036 مشروع، ومن الممكن تفسير التراجع في أعداد المنشآت الصناعية إلى سياسات العدو الإسرائيلي من ناحية، والسياسة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية القائمة على غياب الخطة التنموية للقطاعات الاقتصادية من ناحية ثانية، وتم إجراء تعداد لتلك المشاريع عام 2007 حيث بلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة 20429 منشأة أي تشكل نسبة 19.8% من نسبة المنشآت العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2007م، وبالمقارنة بالضفة الغربية فقد بلغ عدد المنشآت العاملة 82871 منشأة وشكلت نسبة 80.2% من نسبة المنشآت العاملة (الإحصاء الفلسطيني، 2008).

### المبحث الثاني

#### المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ... الأهداف والأهمية

تتباين تعاريف المشاريع الصغيرة من دولة إلى أخرى ويرجع ذلك إلى مجموعة من الضوابط سابقة الذكر، وعلى رأسها طبيعة اقتصاد كل دولة والإمكانيات المتاحة لتلك الدول

#### أولاً: أنواع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة

يبلغ عدد المشاريع الصغيرة الاقتصادية المسجلة رسمياً نحو 20429 منشأة (الإحصاء الفلسطيني، 2008)، تنقسم إلى عدة أنواع وهي على النحو التالي:

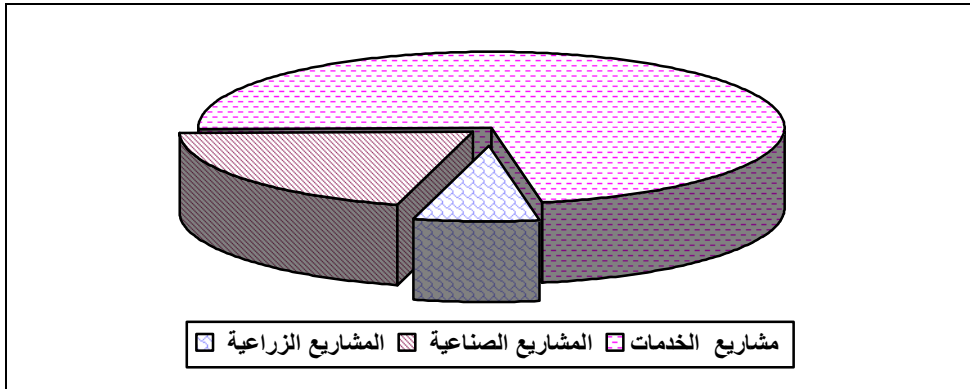
1. المشاريع الزراعية بلغ عددها 1430 منشأة، وتشكل 7% من نسبة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.
2. المشاريع الصناعية (صناعات استهلاكية، ونسجية وحرفية)، بلغ عددها 4188 منشأة، وتشكل 20.5% من نسبة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

### المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

3. مشاريع الخدمات: (تجارة الجملة والتجزئة الوكلاء والسماسة والخدمات المالية ووكالات السياحة والتأمين والخدمات الفندقية وخدمات النقل)، بلغ عددها 14811 منشأة، وتشكل 72.5% من نسبة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة (وزارة الاقتصاد الوطني، 2010:15).

شكل (2)

#### أنواع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة



#### ثانياً: أهداف المشاريع الصغيرة في قطاع غزة

- تهدف المشاريع الصغيرة في قطاع غزة لتحقيق مجموعة من الأهداف سواء على المدى القريب العاجل أو على المدى البعيد وتتخلص هذه الأهداف فيما يلي (أبو جزر، 2008:8):
- 1- الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المجتمع وبالذات في الفترة الأخيرة.
  - 2- المساهمة في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل باستمرار.
  - 3- توفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي.
  - 4- لها القدرة على التشغيل الذاتي لمحدودي الدخل وخريجي الجامعات والمعاهد وخاصة التخصصات التقنية والفنية.
  - 5- تشجع كل المبادرات الفردية الريادية باستثمارات قليلة يغلب عليها التمويل الذاتي من خلال القدرة على تعبئة المدخرات العائلية لذوي الدخل المحدود في الاستثمار المنتج بدلاً من تخزينها في البيوت.
  - 6- عامل أساسي للاستقرار الاجتماعي والسياسي، من خلال العملية الإنتاجية المبدعة حيث تبني المشاريع الصغيرة نهج التعبير عن الذات والطموح.

## د. عودة الفليت

### ثالثاً: أهمية المشاريع الصغيرة بالنسبة لقطاع غزة

ازدادت أهمية المشاريع الصغيرة في قطاع غزة لما تساهم به في التنمية الاقتصادية نتيجة للتحويلات الاقتصادية العالمية نحو تشجيع المبادرات الفردية ودعم المشاريع الخاصة من أجل المشاركة الواسعة للأفراد وتشجيع برامج الخصخصة وتقليص دور القطاع العام المدعومة من المؤسسات الدولية (أبو جزر، 2008:7).

وتكمن أهمية المشاريع الصغيرة في منطقة الدراسة تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة وبالذات في ظل الحصار المفروض على القطاع، وتساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية وهي البطالة، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات والحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

ترجع أهمية هذه المشاريع إلى العديد من الاعتبارات لعل من أهمها:

#### 1. مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة

وهذا يعني أن خلق فرصة عمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة أقل تكلفة من المشاريع الكبيرة. ففي تقرير صادر عن وكالة الأمم المتحدة بغزة ذكر أن تكلفة خلق فرصة العمل في القطاع الصناعي هي 7000 دولار في حين أن هذه التكلفة تقل لتصل إلى 1700 دولار في قطاع البناء.

ويمكن التدليل على ذلك بالمقارنة بين تكلفة تأسيس ورشة لتصنيع القوالب المعدنية والتي قد تصل لمائة ألف دولار وتخلق سبعة فرص عمل في حين أن إنشاء مصنع العصير بغزة قد كلف سبعة ملايين دولار وخلق 50 فرصة عمل موسمية ([www.pnic.gov.ps](http://www.pnic.gov.ps)).

#### 2. خلق المهارات الإدارية المحلية

إن المشاريع الصغيرة هي بمثابة حقول تجارب بالنسبة للأفراد يتعلمون من خلالها كيفية التغلب على مشاكل الإدارة والإنتاج والتسويق، وخاصة أن معاهد الإدارة ومراكز التدريب في فلسطين محدودة العدد وضعيفة. إن إقامة المشاريع الصغيرة يساعد على توفير المهارات الإدارية الناجحة للمبادرين وإمكانية قدرتها على إقامة وإدارة المشاريع الكبيرة (دلول، 2009:56).

#### 3. تقليص حجم البطالة

يعاني قطاع غزة من ارتفاع نسبة البطالة العمالية التي تصل ما يزيد عن 40% في بعض الأحيان نتيجة الاغلاقات والحصار خلال فترة الانتفاضة، وأيضاً نتيجة التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي الذي فرضه على مدار سنوات الاحتلال. ولا شك إن تشجيع إقامة هذه



## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

المشاريع الصغيرة تساعد على الاستيعاب السريع للأيدي العاملة وذلك لسهولة إقامتها وأيضاً لصغر رأس المال المستخدم (أبو جزر، 2008:9).

### 4. الاستخدام الأمثل لرأس المال الوطني

إن أغلب رأس المال الفلسطيني المستخدم في بناء المؤسسات الوطنية هو رأس مال أجنبي من الدول المانحة ولفترة محدودة من السنوات، وهذا يستدعي كيفية وإمكانية ترشيد وتوجيه رأس المال نحو إقامة المشاريع التي تقل فيها نسبة المخاطرة والتي تكون بديلة لبعض السلع المستوردة أي أتباع سياسة الإحلال محل الواردات، كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها المقدر على جذب المدخرات الوطنية واستغلالها بدلاً من بقائها في شكل مدخرات معطلة.

### 5. تقليص تركز المشاريع في المدن الرئيسية

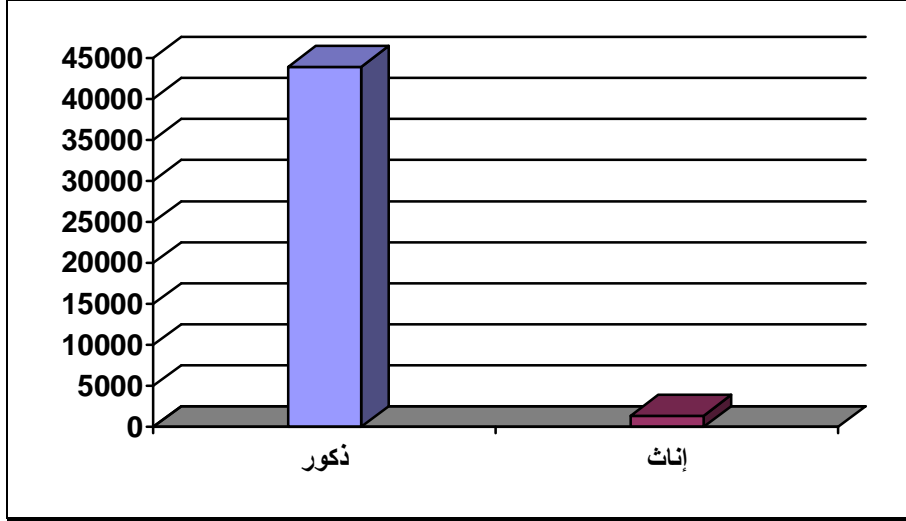
إن إقامة المشاريع الصغيرة في المدن الصغيرة والريف القروي يساعد على تقليل الاكتظاظ والتركز السكاني والتلوث البيئي، واستخدام الأيدي العاملة الرخيصة واستخدام المواد الأولية. مثلاً في محافظات غزة نجد أن المنطقة الشمالية والجنوبية يتوفر فيها الإنتاج الزراعي، وهذا يوفر إمكانية إقامة صناعات غذائية صغيرة تغطي احتياجات السوق المحلية وإمكانية التصدير أيضاً ومناطق الضفة الغربية تنتج الحجر والرخام مما أدى إلى انتشار الكسارات وإمكانية تصدير هذه السلعة.

### 6. تشغيل المرأة

إن المرأة تمثل نصف المجتمع، وهي قوة إنتاجية لا يستهان بها، كما أنها لعبت دوراً بارزاً وريادياً في بناء اقتصاديات الدول المتقدمة، لذلك لا بد من تشغيل النصف الآخر للمجتمع الفلسطيني حيث كان للمرأة الفلسطينية الدور البارز في النضال الوطني وأيضاً في العمل. وقراءة لإحصائيات التعداد العام للمنشآت حسب العاملين بأجور في قطاع الصناعة نجد أنه بلغ عدد الذكور العاملين 43894 الذكور، والإناث 1372.

شكل (3)

أعداد العاملين بأجر من الذكور والإناث في قطاع غزة



### المبحث الثالث

#### واقع المنشآت الصغيرة في قطاع غزة

نتيجة للسياسات التعسفية ضد الاقتصاد الفلسطيني فقد انحصرت معظم المشاريع الاقتصادية طول فترة الاحتلال الإسرائيلي في المشاريع الصغيرة ذات خاصية الملكية الفردية، حيث اضطرت في كثير من الأحيان للعمل بشكل غير رسمي وغير قانوني لتجاوز القوانين الضريبية التعسفية ورغم ذلك فإنها لعبت دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص عمل.

ومنذ تسلم السلطة لمسؤولياتها عام 1993، باشرت مهامها المدنية المختلفة ومن ضمنها بلورة رؤية تنموية فلسطينية وفقاً لإمكانيات واحتياجات المجتمع الفلسطيني. وفي عام 2000 بلغت نسبة الأسر الفلسطينية في قطاع غزة التي تعتمد على المشاريع الأسرية (الصغيرة) كمصدر رئيسي للدخل حوالي 25%، وتعرضت المشاريع الاقتصادية لخسائر اقتصادية باهظة منذ بداية عام 2000م أثرت على تراجع الطاقة الإنتاجية المستغلة وقصف وتدمير وإغلاق كثير من المشاريع، حيث بلغت الخسائر للأنشطة الاقتصادية المختلفة في فلسطين حتى نهاية 2002 أكثر من 15.36 مليار دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة (الإحصاء الفلسطيني، 2008:38).

وتتمتاز المؤسسات الصناعية الفلسطينية بصغر حجمها، لكن تمثل 90% من المنشآت التي توظف أقل من 5 عمال، وقد بلغ متوسط عدد العاملين في المؤسسة الواحدة من 4-5 عمال فقط عام

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

2003م، ويمكن تفسير هيمنة المنشآت الصغيرة إلى أنها منشآت فردية وعائلية، إضافة إلى ضعف التشابك الهيكلي بين فروع الصناعة الفلسطينية، نتيجة لغياب التكامل بين الأنشطة الصناعية، ولا توجد عمليات صناعية تستكمل حلقات التصنيع مع صناعات أخرى، ويتم توفير غالبية المستلزمات الإنتاجية من الخارج، وما يعزز ذلك هو الاعتماد الكبير على الآلات والمعدات المستوردة وضعف الاعتماد على المواد الخام والسلع الوسيطة المحلية، حيث وصل معدل رأس المال المستثمر في الآلات المستوردة من إسرائيل والخارج إلى أكثر من 90 % من مجمل رأس المال المستثمر في الآلات، في حين شكلت نسبة المواد الخام والوسيطة المحلية 29.3 % فقط من مجمل تكاليف المواد الخام والوسيطة المستعملة في العملية الإنتاجية (المسح الصناعي، 1997:42).

أما بخصوص البنية التحتية فإن معظم المصانع الفلسطينية تعاني من تخلف وخاصة في مجال الطرق والمواصلات والكهرباء والمياه والوقود، حيث ما تزال السلطات العسكرية الإسرائيلية تعمل على استنزاف الموارد الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت الذي تعمل فيه على تطوير البنية التحتية الاستيطانية من شق طرق حديثة وبناء مستعمرات جديدة وتوسيع القوائم منها وتزويدها بشبكات متطورة للمياه والكهرباء والصرف الصحي، في حين تعاني المصانع الفلسطينية من قدم هذه الشبكات وخضوعها لسيطرة الاحتلال، حيث 79% من الطاقة الكهربائية و 7.7 % من المياه المستخدمة في المؤسسات الصناعية يتم الحصول عليها عبر الشبكة القطرية الإسرائيلية للكهرباء والشبكة العامة للمياه، بينما تفتقر 86.3 % من المؤسسات العاملة في الضفة الغربية إلى وجود شبكات للصرف الصحي، وأن نسبة 53% من المنشآت توفر احتياجاتها من المواد الخام من إسرائيل، ونسبة 32.8% توفر احتياجاتها من خلال مستوردين إسرائيليين مقابل عمولة إضافية على تكاليف خدمات الاستيراد المعقدة، مما يزيد ذلك من تكاليف إنتاج السلع والخدمات ويضعف القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني في الأسواق المحلية أو الأجنبية، وتبين بأن نسبة 7.8% فقط من المنشآت توفر احتياجاتها من الدول العربية والغربية على التوالي (نصر الله، 2005:19).

### 1- التوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة على محافظات قطاع غزة

تتميز المشاريع الصغيرة في قطاع غزة بالانتشار الجغرافي في جميع محافظات القطاع، مما يساعدها على التعامل في الأسواق المحلية المحدودة التي لا تستطيع

## د. عودة الفليت

المنشآت الكبيرة أن تفي بطلباتها، حيث يؤدي صِغر هذه الأسواق إلى عدم إمكانية الاستفادة من الحجم الكبير سواء المالية أو الفنية، كما تنشط معاملات المشاريع الصغيرة في الأسواق التي يكون لها متطلبات خاصة، مثل نوعيات معينة من السلع والخدمات تعتمد على الأذواق والمواصفات المحلية غير النمطية، والتي يمكن أن توفرها المنشأة الصغيرة بكفاءة عالية. فضلاً عما تقدمه من خدمات وسلع. وتبرز المشاريع الصغيرة في القطاع في مجال التعاقد من الباطن مع المنشآت الكبيرة بتصنيع بعض المكونات أو القيام ببعض المراحل العملية لإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.

### جدول (1)

#### التوزيع الجغرافي للمنشآت على محافظات قطاع غزة 2007

المحافظة	الشمال	غزة	الوسطى	خان يونس	رفح	المجموع
عدد المنشآت	4354	7109	3759	3330	1877	20429
النسبة المئوية	%21.3	%34.8	%18.4	%16.3	%9.2	%100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: سلسلة تقارير مسح القوى العاملة وتقرير

المنشآت، رام الله 2008.

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (1) للتوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة على قطاع أن محافظة غزة تحتل النسبة الأكبر لتركز المشاريع الصغيرة بالنسبة لباقي محافظات القطاع، ويعزى ذلك إلى أن محافظة غزة تعتبر أكبر تجمع للفلسطينيين في قطاع غزة حيث بلغ عدد سكانها 850 ألف نسمة حسب تعداد السكان عام 2007 (الإحصاء الفلسطيني، 2009:9)، كما تتركز بها القطاعات الاقتصادية الخدمائية المهمة.

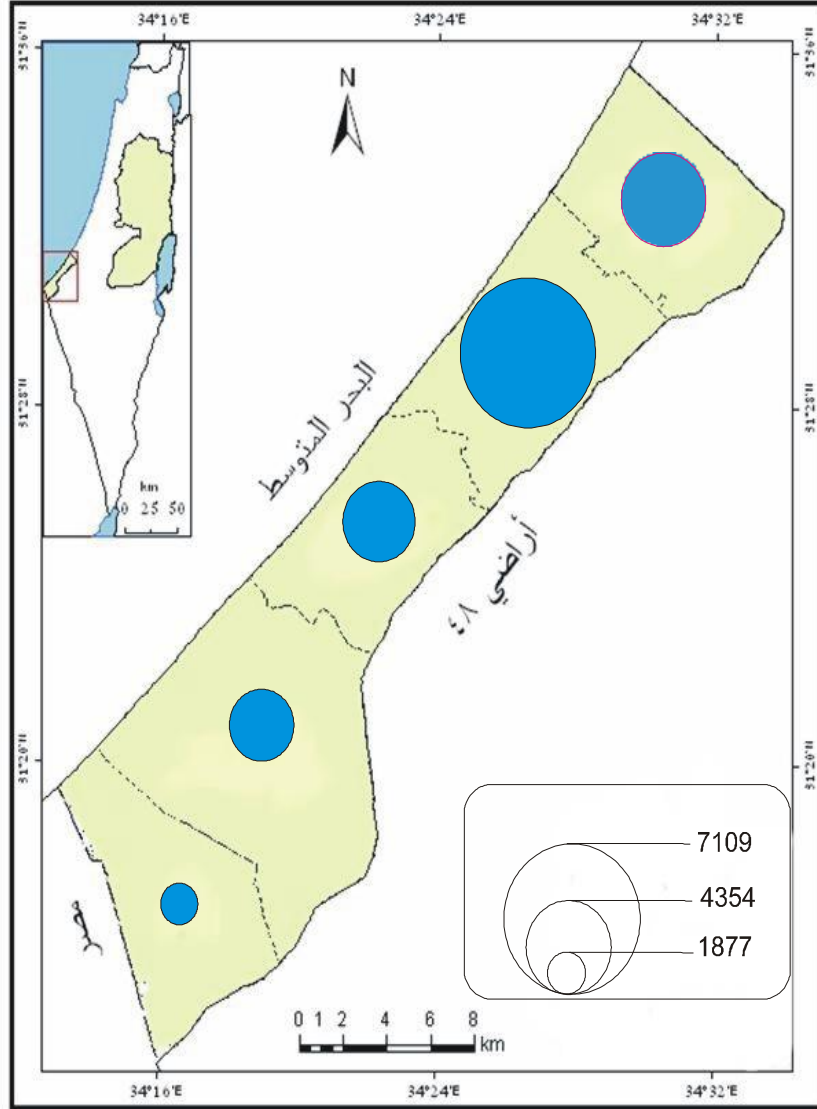
### 2- طبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشاريع الصغيرة

يتم التركيز على النشاط الذي تمارسه المنشآت الصغيرة على أساس ما يُعد منها نشاطاً إنتاجياً حديثاً، حيث تتميز المنشآت الصغيرة الحديثة بالقابلية للتطوير والاستجابة للظروف المتغيرة والقدرة على الاستفادة من الفنون الإنتاجية والتنظيمية الحديثة المناسبة لظروف الدول النامية، وتكون بالتالي أكثر تلبية لاحتياجات الاقتصاد الوطني الحديث.

المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

شكل (4)

التوزيع الجغرافي للمنشآت الصغيرة على محافظات قطاع غزة عام 1997.



المصدر: إعداد الباحث

## جدول (2)

طبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشاريع الصغيرة.

نوع النشاط	تجاري	صناعي	خدمي	زراعي	غير ذلك
النسبة المئوية	49 %	7.1 %	33.4 %	5.6 %	4.9 %

المصدر: الإستبانة، 2010

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (2) لطبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على مشاريع الصغيرة في قطاع غزة أن 49% من طبيعة الأنشطة التي يمارسها القائمون على المشاريع الصغيرة هي الأنشطة التجارية، ويساهم النشاط التجاري في تنمية القطاع التجاري من خلال دراسة واقع التجارة في قطاع غزة، وخصائص القطاع التجاري الفلسطيني، والاتفاقيات التجارية، أما المشاريع الصناعية فقد شكلت نسبة 7.1% من نسبة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشاريع الصغيرة، تتمثل الأنشطة الصناعية في: صناعة المواد الغذائية، صناعة مواد التجميل والتنظيف، مصانع السجاد والموكيت والمساند والفرش الأرضي، مصانع القرطاسية والمستلزمات المدرسية، وصناعة التحف والصناعات التراثية.

ويحتل النشاط الخدمي للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة المرتبة الأولى من حيث طبيعة النشاط فقد شكلت نسبة 33.4% من نسبة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشاريع الصغيرة وتتمثل هذه النشاطات في: الخدمات الاجتماعية، المرأة والطفل، الصحة والتأهيل، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ثقافة ورياضة.

ويشكل النشاط الزراعي للمشاريع الصغيرة نسبة 5.6% من نسبة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشاريع الصغيرة، وتتمثل هذه النشاطات في: مشاريع تربية المواشي، مشاريع تربية الطيور، مشاريع التفريخ والدواجن، مشاريع النحل والعسل، مشاريع الدفيئات الزراعية.

## 3- ملكية المشاريع الصغيرة تبعاً للجنس

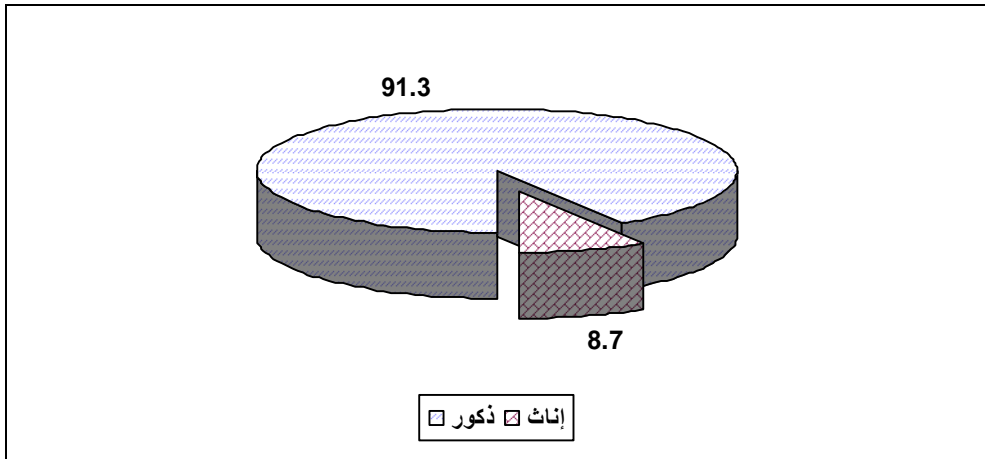
تشارك المرأة والرجل في امتلاك وإدارة المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، وبالذات المشاريع النسائية الصغيرة، والتي كان لها تأثير على التطور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وعلى تنمية الاقتصاد المحلي.

### المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

يتضح من خلال الإستبانة أن ملكية المشاريع الصغيرة في قطاع غزة تعود بالنسبة الأكبر إلى الذكور حيث بلغت 91.3% من يملكون المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ، أما الإناث فقد بلغت 8.7 % من يملكون المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، ويعزى ذلك إلى قلة إقبال النساء للبدء بمشاريعهن الخاصة مقارنة بالرجال هذا من جانب، ومن جانب آخر العادات والتقاليد التي يمتاز بها المجتمع الفلسطيني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص حيث أنه ينظر للمرأة على أنها تشارك الرجل في تربية الأبناء في المنزل وليس المساهمة في دخل الأسرة. وتشير المعطيات التي طرأت خلال الفترة الأخيرة إلى زيادة إقبال النساء على القيام بالمشاريع الصغيرة جراء إعطاء كثير من المؤسسات الأولوية لزوجات الشهداء أو الخريجات العاطلات عن العمل(الدراسة الميدانية:2010).

شكل (5)

#### ملكية المشاريع الصغيرة تبعاً للجنس



#### 4- الأراضي المقامة عليها المشاريع الصغيرة

تعزز الدول من قدرتها الاقتصادية والتجارية بتوفير البنية التحتية الملائمة لقيام المشاريع سواء التابعة للقطاع العام أو القطاع الخاص بأسعار رمزية، ولكن في قطاع غزة بسبب صغر المساحة الجغرافية والكثافة السكانية العالية نجد أن الملكية الخاصة تنتشر بشكل واسع، كذلك ارتباطاً بالواقع السياسي والاقتصادي والجغرافي من جهة وطبيعة العلاقة مع إسرائيل من جهة أخرى فيما يتعلق بخدمات البنية التحتية، ولهذا لعبت دوراً هاماً في طبيعة الأراضي التي تقام عليها مثل هذه المشاريع

جدول رقم (3)

المشاريع حسب الأرض المقام عليها

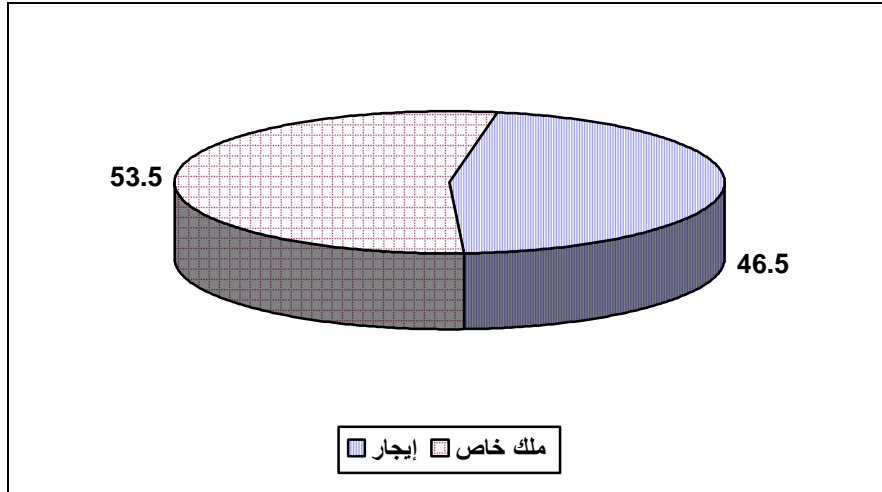
ملك خاص	إيجار
53.5 %	46.5 %

المصدر: الإستهانة، 2010

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (3) للمشاريع حسب الأراضي المقامة عليها في قطاع غزة أن نسب المشاريع التي أقيمت على أملاك خاصة شكلت نسبة 53.5 % من إجمالي نسبة الأراضي التي أقيمت عليها المشاريع وهذا بدوره يقلل من تكاليف الأصول الثابتة للمشاريع، والتي تتمثل في زيادة نفقات المشاريع عن طريق دفع الأجر مقابل عملية الاستئجار، ولذا نجد أن نسبة المشاريع التي أقيمت على أراضي مستأجرة فقد بلغت 46.5 % من إجمالي نسبة الأراضي التي أقيمت عليها المشاريع، وبالتالي تزداد تكلفة رأس المال عكس المشاريع التي تم إنشائها على أملاك خاصة.

شكل (6)

المشاريع حسب الأرض المقام عليها



5- صفة الملكية للمشاريع الصغيرة

يغلب على المنشآت الصغيرة في قطاع غزة نمط الملكية الفردية، حيث تكون المنشأة مملوكة لفرد واحد وفي بعض الأحيان، أو تكون الملكية للعائلية يشترك فيها أفراد



### المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

الأسرة، وذلك على نقيض الحال بالنسبة للمنشآت المتوسطة والكبيرة التي تكون مملوكة لشركات سواء شركات أشخاص أو شركات أموال وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

#### جدول (4)

##### صفة الملكية للمشاريع الصغيرة

نوع الملكية	ملكية فردية	ملكية أسرة	ملكية شركة
النسبة المئوية	53 %	43 %	4 %

المصدر: الإستبانة، 2010

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (4) لصفة الملكية المشاريع الصغيرة في قطاع غزة أن 53% من نسبة ملكية المشاريع الصغيرة في القطاع تعود إلى ملكية فردية وهي النسبة الأكبر، وهذا مرتبط بملكية رأس المال الخاص للمشاريع الصغيرة، أما المشاريع المملوكة للأسر فقد شكلت 43 % من نسبة ملكية المشاريع الصغيرة في القطاع، وأخيراً المشاريع التي تعود ملكيتها لشركات سواء محلية أو دولية فقد شكلت نسبة 4% من نسبة ملكية المشاريع الصغيرة في القطاع، ويعزى تباين صفة الملكية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة إلى طبيعة النشاط الذي يمارسه القائمون على المشروع، حيث أنه يوجد بعض النشاطات التي تحتاج إلى ملكية فردية أي شخص واحد يكون المدير والعامل في المشروع، وكذلك حسب رأس المال حيث يمتلك شخص واحد المشروع، وبعض المشاريع تحتاج إلى ملكية الأسرة أي يكون المشروع ملك لجميع أفراد الأسرة.

#### 6- صفة العمل في المشاريع

ويترتب على غلبة نمط الملكية الفردية للمنشآت الصغيرة كما سبق ذكره ارتباط الإدارة ارتباطاً وثيقاً بالملكية، حيث يكون مالك المنشأة هو مديرها في نفس الوقت، مما يسببها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة، وذلك على نقيض المنشآت الكبيرة التي تأخذ شكل الشركات المساهمة.

#### جدول (5)

##### صفة العمل في المشاريع الصغيرة

د. عودة الفاليت

موظف	مالك ومدير	مدير	صفة العمل
58 %	25 %	17 %	النسبة المئوية

المصدر: الإستهانة، 2010

ويتضح من خلال الجدول السابق جدول رقم (5) لصفة الملكية المشاريع الصغيرة في قطاع غزة أن المشاريع التي يديرها المالك والمدير احتلت النسبة الكبرى من حيث صفة العمل حيث بلغت نسبة 25% من نسبة صفة العمل في المشاريع الصغيرة في القطاع. أما المشاريع الصغيرة التي يديرها مدير فقد بلغت 17% من نسبة صفة العمل في المشاريع الصغيرة في القطاع. أما الموظفون الذين يعملون كعمال وإداريين ومهندسين، فقد بلغت نسبتهم 58% من نسبة صفة العمل في المشاريع الصغيرة في القطاع.

7- عدد المشتغلين في المشاريع الصغيرة

يعتبر معيار عدد المشتغلين بالمنشأة هو أكثر المعايير استخداماً للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك لعدة أسباب أهمها توفر بيانات العمالة نسبياً في غالبية الدول ولسهولة استخدام هذا المعيار خاصة عند إجراء المقارنات الدولية أو القطاعية، كما أنه يسمح بالمقارنة الدقيقة بين المنشآت التابعة للقطاع الواحد والتي تنتج أنواعاً متماثلة من.

جدول (6)

عدد العاملين في المشاريع الصغيرة

عدد العاملين في المشروع	4 عمال فأقل	5-10 عامل	11-20 عامل	21 عامل فأكثر
النسبة المئوية	32.8 %	40.1 %	14.8 %	12.3 %

المصدر: الإستهانة، 2010

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (6) لعدد العاملين في المشاريع الصغيرة في قطاع غزة أن 32.8% من نسبة المشاريع الصغيرة التي يعمل بها أقل من 4 عمال.

### المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

في حين شكلت المشاريع التي يعمل بها من 5-10 عامل 40.1% من نسبة عدد العمال في المشاريع الصغيرة. أما المشاريع التي يعمل بها من 11-20 عامل فقد بلغت نسبتها 14.8% من نسبة عدد العمال العاملة في المشاريع الصغيرة.

وقد احتلت فئة العمالة 21 عامل فأكثر المرتبة الأخيرة حيث بلغت 12.3% من نسبة عدد العمال العاملة في المشاريع الصغيرة، ويعزو ذلك إلى أن المشاريع الصغيرة جداً غالباً ما تكون مملوكة لأصحابها والذي في الغالب يملك المال ولكنه لا يملك المهارات الإدارية والعلمية للعمل وبالتالي فهو يستعين بعدد قليل بالأيدي العاملة المدربة والفنية.

### 8- عمر المشاريع الصغيرة

غالباً ما تستغرق عملية إنشاء المشاريع الصغيرة في قطاع غزة فترة زمنية طويلة نسبياً بالمقارنة مع حجم تلك المشروعات، وهذا راجع إلى الظروف والحصار الذي يمر به القطاع وتبقى الموارد المستثمرة معطلة في صورة أصول غير مكتملة طوال فترة الإنشاء، ومن ثم كلما طالت فترة إنشاء المشروع زاد حجم العوائد المضحى بها نتيجة لاحتجاز الموارد المستثمرة في صورة معطلة، ولذا فإن تنفيذ إنشاء المشروع في فترة أقل من المدة المحددة يحقق لصاحب المشروع وفراً يساوي العائد المحقق خلال فترة التبكير.

### جدول (7)

#### عمر المشاريع الصغيرة

عمر المشروع	3 سنوات فأقل	من 4-7	من 8-11	من 12-15	16 فأكثر
النسبة المئوية	32.5%	37.9%	18.2%	6.8%	4.6%

المصدر: الإستبانة، 2010

ويتضح من خلال الجدول السابق قم (7) لعمر المشاريع الصغيرة في قطاع غزة نجد أن النسبة الأكبر لهذه المشاريع يتراوح عمرها من 4-7 سنوات وقد شكلت 37.9% من نسبة عمر المشاريع في القطاع. وهذه الفترة تعود إلى بداية الحصار المفروض على قطاع غزة وبداية تفعيل دور المؤسسات الداعمة سواء المحلية أو الأجنبية للمشاريع الصغيرة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع بشكل خاص. أما

#### د. عودة الفليت

المشروعات التي يتراوح عمرها الزمني أقل من ثلاث سنوات فقد احتلت المرتبة الثانية حيث بلغت 32.5 % من نسبة عمر المشاريع في القطاع، وتأتي المشاريع التي يتراوح عمرها الزمني من 8-11 سنة في المرتبة الثالثة حيث شكلت نسبة 18.2 % من نسبة عمر المشاريع في القطاع.

أما المشاريع التي يتراوح عمرها الزمني من 12-15 سنة فقد احتلت المرتبة الرابعة وشكلت نسبة 6.8 % من نسبة عمر المشاريع في القطاع، وأخيرا المشاريع التي يزيد عمرها الزمني عن 16 سنة فأكثر فقد احتلت المرتبة الأخيرة وشكلت نسبة 4.6 % من نسبة عمر المشاريع في القطاع.

ويعزى ضعف نسبة المشاريع التي يزيد عمرها عن 16 سنة فأكثر إلى أنه قبل ستة عشر سنة كانت الفرص أكثر للقطاع العام أو المشاريع المتوسطة أو الكبرى.

#### 9- نوعية التمويل للمشاريع الصغيرة

تعتمد المشاريع الصغيرة في قطاع عزة بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل النشاط، سواء في مرحلة التأسيس أو في مرحلة التشغيل. وعادة ما تتمثل مصادر هذه الأموال في المدخرات الشخصية أو الميراث أو حصيلة بيع أصول مملوكة كأراضي أو عقارات. ويجرى في بعض الأحيان تدبير جانب من الاحتياجات عن طريق ما يسمى بالاقتراض (بالمداينة) من بعض أفراد الأسرة أو الأصدقاء الذين تربطهم صلات قوية مع صاحب المنشأة.

ويُشجّع صِغَر حجم الاستثمارات المطلوبة لمزاولة النشاط على الاعتماد على الموارد الذاتية، بالإضافة إلى تأثير بعض القيم الاجتماعية والعادات السلوكية التي تعتبر الاقتراض من البنوك عيباً أو مهانة اجتماعية.

ومن الجانب الآخر، فإن المؤسسات التمويلية عادة ما تتحيز لصالح المنشآت الكبيرة عند منحها للقروض والتسهيلات المصرفية لأسباب تتعلق بالمركز المالي والضمانات، مما يقلل من فرص التمويل المتاحة للمنشآت الصغيرة، بل ويدفع البعض منها إلى الاقتراض من خارج النظام المصرفي بتكلفة مالية مرتفعة.

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

### جدول (8)

#### نوعية التمويل للمشاريع الصغيرة

نوع التمويل	شخصي	عائلي	مصرف	مؤسسات	غير ذلك
النسبة المئوية	24 %	29.7 %	12 %	31.3 %	3 %

المصدر: الإستبانة، 2010

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (8) لنوعية تمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة أن نسبة المشاريع التي تم تمويلها رأس مال شخصي قد شكلت 24 % من إجمالي نسبة التمويل للمشاريع الصغيرة في القطاع، أما المشاريع التي تم تمويلها برأس مال عائلي فقد شكلت نسبة 29.7 % من إجمالي نسبة التمويل للمشاريع الصغيرة في القطاع وهي تعتبر النسبة الأكبر التي ساهمت في تمويل هذه المشاريع، وهذا راجع إلى طبيعة تركيبة الأسر والعائلات في قطاع غزة وهي الأسرة الممتدة أي مشاركة أكثر من شخص من العائلة الواحدة أو الأسرة في مشروع واحد.

أما المشاريع التي تم تمويلها من خلال مصارف وبنوك فقد شكلت نسبة 12% من إجمالي نسبة التمويل للمشاريع الصغيرة في القطاع، ويعزى انخفاض هذه النسبة من مساهمة المصارف إلى بعدد الأول وهو راجع إلى وازع ديني وهو حرمة الربا (الفائدة)، هذا من جانب، ومن جانب آخر ارتفاع نسبة الفائدة التي تفرضها هذه المصارف والبنوك على المقترضين. أما مساهمة المؤسسات الحكومية أو المجتمع المدني في توفير الدعم لهذه المشاريع فقد بلغت نسبة 31.3% من إجمالي نسبة التمويل للمشاريع الصغيرة في القطاع. أما مصادر التمويل الأخرى فقد بلغت 3% من إجمالي نسبة التمويل للمشاريع الصغيرة في القطاع، وتتمثل مصادر التمويل غير سابقة الذكر في تمويل المشاريع الصغيرة في الشراكة في المشروع أو الإقراض بدون فوائد.

#### 10- رأس المال للمشاريع الصغيرة

يرى البعض أن معيار العمالة لا يُعد معياراً سليماً أو كافياً للتفرقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة وأن الاسترشاد بمعيار رأس المال المستثمر قد يكون أكثر فاعلية، خاصة بالنسبة لبرامج تنمية المنشآت الصغيرة التي تركز على حجم الأصول الرأسمالية

#### د. عودة الفليت

عند تقرير الإعانات أو القروض الميسرة لتمويل شراء الآلات والمعدات أو لإنشاء المناطق الصناعية للورش الحرفية.

#### جدول (9)

#### حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة

50 فأكثر	50-20	20-10	10-5	5 فأقل	حجم رأس المال "ألف دولار"
% 3.9	% 7.4	% 12.3	% 47	% 29.4	النسبة المئوية

المصدر: الإستبانة، 2010

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (9) لحجم رأس المال للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة أن 29.4% من نسبة المشاريع الصغيرة بلغ حجم رأس المال للمشروع 5 آلاف دولار فأقل، في حين شكل رأس المال للمشاريع الصغيرة من 5-10 آلاف دولار، نسبة 47% من نسبة حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة، ويعتبر رأس المال من 5-10 آلاف دولار هو الذي يتم تقديمه من الجمعيات الخيرية على شكل مساعدات أو منح أو البنوك المقرضة للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

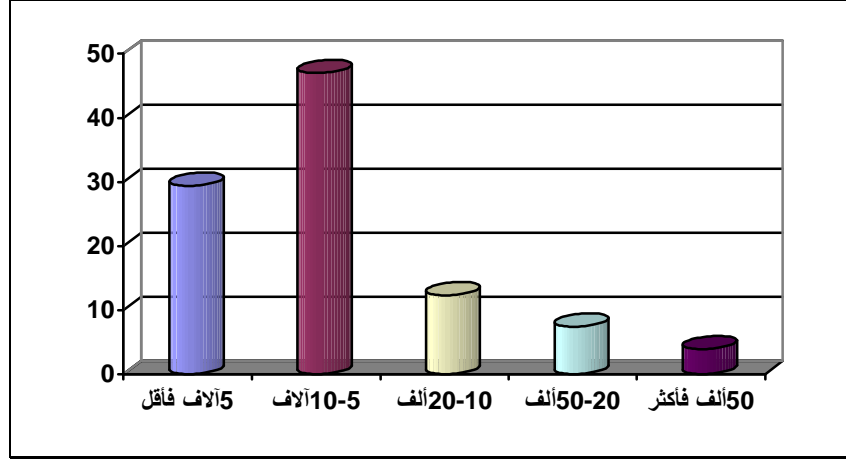
أما المشاريع العاملة برأس مال من 10-20 آلاف دولار، فقد شكلت 12.3% من نسبة حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة في القطاع. بينما المشاريع التي بلغ حجم رأس المال ما بين 20-50 آلاف دولار، شكلت 7.4% من نسبة حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة في القطاع.

وأخيراً فقد احتلت نسبة المشاريع الصغيرة التي يزيد رأس المال عن 50 آلاف دولار، فقد شكلت 3.9% من نسبة حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة في القطاع.

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

شكل (7)

### حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة



### 11- عمر القائمون على المشاريع الصغيرة

تعتمد المنشآت الصغيرة بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجيعة، حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب. ويبرز ذلك بوضوح في مجال نشاط المزارع الصغيرة وتجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة، كما يكثر الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة، وكذا تشغيل الصبية وصغار السن، وكثيراً ما يجري تشغيل العمالة دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية، مثل مكاتب العمل ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، مما يُكسب صاحب العمل حرية وسلطة مطلقة في التعيين والفصل. وتزداد هذه السلطة كلما كان سوق العمل يعاني من فائض عرض ومن انتشار البطالة الصريحة، كما تقوى سلطة مالك المنشأة في التوظيف في حالة عدم استقرار الأوضاع القانونية للعاملين.

ويتضح من خلال الجدول التالي أن عمر القائمون على المشاريع الصغيرة يتركز في فئة الشباب من 26-30 سنة.

## جدول رقم (10)

## عمر القائمون على المشاريع الصغيرة

العمر	25 سنة فأقل	من 26 - 30	من 31 - 35	من 36 - 40	41 سنة فأكثر
النسبة المئوية	26.4 %	31.5 %	18.5 %	11 %	12.6 %

المصدر: الإستبانة، 2010

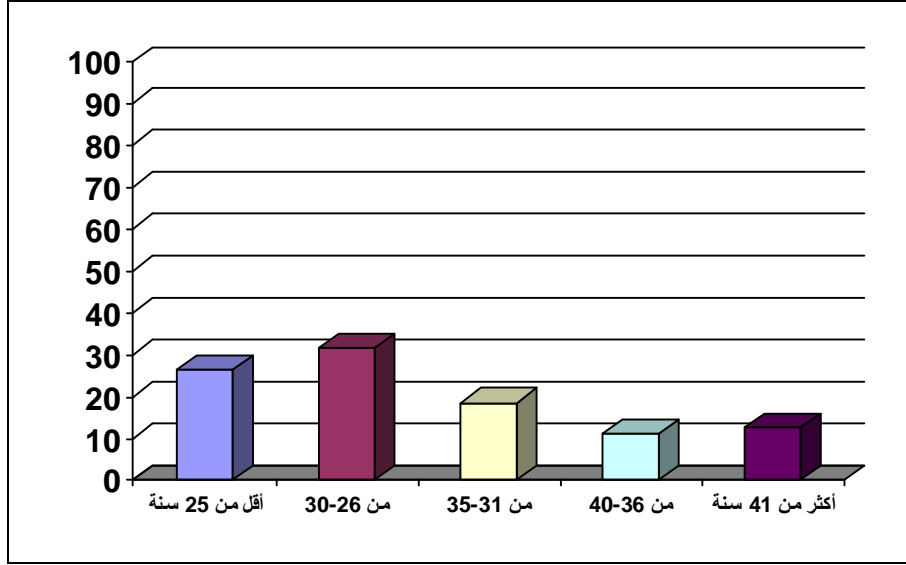
ويظهر الجدول السابق رقم (10) أن 26.4% من نسبة من يملكون أو يعملون في المشاريع الصغيرة من الذكور والإناث بلغت أعمارهم أقل من 25 سنة، وأن 31.5% من نسبة من يملكون أو يعملون في المشاريع الصغيرة تتراوح أعمارهم من 26-30 سنة، و18.5% من نسبة من يملكون أو يعملون في المشاريع الصغيرة تتراوح أعمارهم من 31-35 سنة، و11% من نسبة من يملكون أو يعملون في المشاريع الصغيرة تتراوح أعمارهم من 36-40 سنة، و12.6% من نسبة من يملكون أو يعملون في المشاريع الصغيرة بلغت أعمارهم 41 سنة فأكثر، ويتبين من النتائج السابقة أن 57.9% من نسبة من يملكون أو يعملون في المشاريع الصغيرة أعمارهم أقل من 30 سنة، ويعزى ذلك إلى أن فئة الشباب هي الفئة المتحمسة لمثل هذه المشاريع، علماً بأن هذه الفئة هي من فئة خريجي الجامعات ذوى الخبرات العلمية كما يظهر ذلك الجدول رقم (12).



## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

شكل (8)

### عمر القائمون على المشاريع الصغيرة



### 12- المؤهل العلمي للقائمين على المشاريع الصغيرة

وتكمن أهمية المشروعات الصغيرة في تلبية رغبات الأفراد والرياديين في الاستقلالية وتحقيق طموحاتهم ورفع مستوى المعيشة، بما يساهم في معالجة أهم المشكلات الاجتماعية على رأسها البطالة بغض النظر عن المؤهل العلمي وهذا لتوفير فرص عمل، إضافة للخدمات الإنتاجية والإدارية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من السلع والخدمات ومحاولة الحد من التبعية والعجز التجاري مع الاقتصاد الإسرائيلي.

جدول رقم (11)

### المؤهل العلمي لأصحاب المشاريع الصغيرة

المؤهل العلمي	النسبة المئوية
دكتوراه	1.5 %
ماجستير	9.8 %
دبلوم عالي	3.4 %
بكالوريوس	66.4 %
دبلوم متوسط	14.7 %
ثانوية عامة فأقل	4.2 %

المصدر: الإحصائية، 2010

## د. عودة الفاليت

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (11) للمؤهل العلمي لأصحاب المشاريع الصغيرة في قطاع غزة أن نسبة 4.2% من الملاك والعمال في المشاريع الصغيرة مؤهلهم العلمي ثانوية عامة فاقل، و أن نسبة 4.7% من الملاك و العمال في المشاريع الصغيرة مؤهلهم العلمي دبلوم متوسط، وأن نسبة 66.4% من الملاك و العمال مؤهلهم العلمي بكالوريوس، و 3.4% من مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و 9.8% من الملاك و العمال مؤهلهم العلمي ماجستير، أما حملة الدكتوراه فقد بلغت نسبتهم من الملاك و العمال للمشاريع الصغيرة 1.5%، ومن خلال العرض السابق لمؤهلات العلمية لأصحاب المشاريع الصغيرة نجد أن نسبة حملة البكالوريوس والدبلوم تحتل النسبة الأكبر من ملاك و عمال المشاريع، ويعزى ذلك إلى عدم توفر الوظائف المناسبة لحملة البكالوريوس والدبلوم بسبب العدد المزايد من الخريجين لتلك المؤهلات والوظائف محدودة، مع أنه طبيعة العمل في بعض المشاريع الصغيرة لا تحتاج لمثل هذه المؤهلات.

### 13- عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشاريع الصغيرة.

تعتمد المشاريع الصغيرة في الغالب على خبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المشاريع الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعد على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق، ولهذا يتوقف نجاح هذه المشاريع على سنوات الخبرة للعاملين في هذه المشاريع.

### جدول (12)

#### عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشاريع الصغيرة.

عدد سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	من 6-10	من 11-15	من 16-20	21 سنة فأكثر
النسبة المئوية	63.4%	20.5%	9.8%	2.5%	3.8%

المصدر: الإحصائية، 2010

ويتضح من خلال الجدول السابق رقم (12) لعدد سنوات الخبرة للقائمين على مشاريع الصغيرة في قطاع غزة أن الذين بلغت خبرتهم في مجال المشاريع الصغيرة 5 سنوات

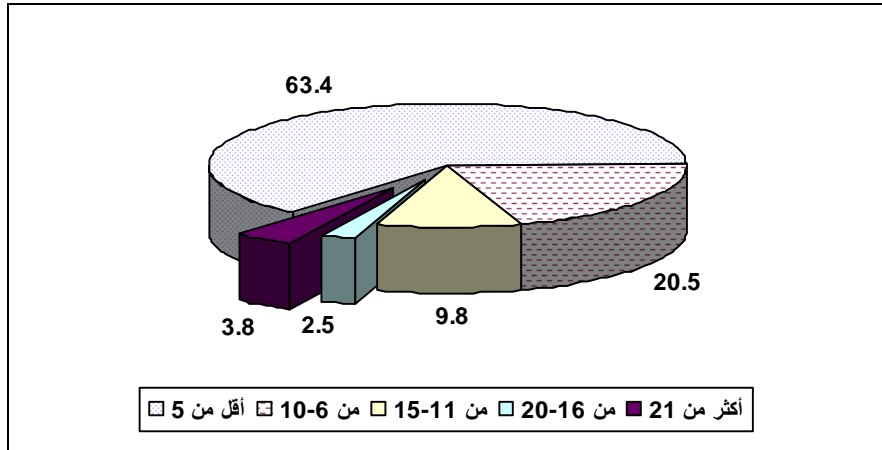
### المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

فأقل بلغت نسبتهم 63.4 % من إجمالي نسبة عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، ولذا نجد أن النسبة السابقة تعتبر أعلى نسبة بالنسبة لسنوات الخبرة، ويعزى ذلك إلى الإقبال على التدريب من قبل من يملكون المشاريع الصغيرة أو يعملون فيها في الفترة الأخيرة.

أما الذين تتراوح عدد سنوات الخبرة من 6-10 سنوات فقد بلغت نسبة 20.5% من إجمالي نسبة عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشاريع الصغيرة في القطاع، ثم تلي ذلك الفئة من 11-15 سنة فقد بلغت 9.8 % من إجمالي نسبة عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشاريع الصغيرة في القطاع، أما الفئة من 16-20 سنة فقد بلغت 2.5 % من إجمالي نسبة عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشاريع الصغيرة في القطاع، وأخيراً الفئة الأكثر من 21 سنة فقد شكلت نسبة 3.8 % من إجمالي نسبة عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

شكل (9)

عدد سنوات الخبرة للقائمين على المشاريع الصغيرة



14- الدورات التدريبية التي تلقاها أصحاب المشاريع الصغيرة.

عادة ما تحتاج المشاريع الصغيرة لمجموعة من برامج التدريب وتطوير المنتج لإمكانات أكبر من إمكانات أصحاب المشاريع الكبيرة. لذا فإن المناطق الصناعية في الصين على سبيل المثال توفر للمشروعات الصغيرة فرصاً للتدريب وبرامج لتطوير

#### د. عودة الفليت

منتجاتها بتكلفة تعاونية. لذلك أصحاب المشاريع الصغيرة في قطاع غزة بحاجة دائمة ومستمرة إلى التدريب والتأهيل المهني الذي يؤهلهم لمواكبة التطورات المختلفة.

#### جدول (13)

عدد الدورات التدريبية في مجال عمل المشروع التي تلقاها أصحاب المشاريع الصغيرة

عدد الدورات	دورة	دورتان	ثلاث دورات	أربع دورات	خمس دورات	ست دورات فأكثر
النسبة المئوية	% 14.7	% 17	% 12.8	% 29	% 16	% 10.5

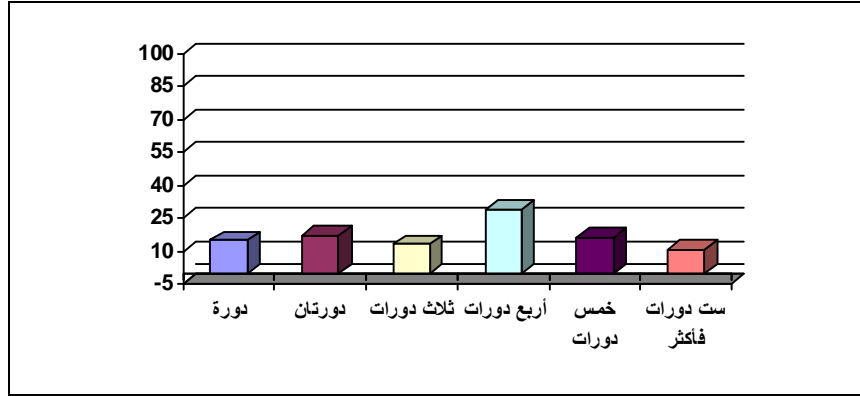
المصدر: الإحصائية، 2010

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (13) أن أعلى نسبة للدورات التي تلقاها أصحاب المشاريع بلغت أربع دورات تدريبية وشكلت نسبة 29% من نسبة من تلقوا دورات تدريبية، ثم تأتي بعد ذلك الذين تلقوا خمس دورات تدريبية فقد شكلت نسبة 16% من نسبة من تلقوا دورات تدريبية، أما الذين تلقوا دورتان تدريبيتان فقد احتلوا المرتبة الثالثة من حيث عدد الدورات التدريبية نسبة 17% ممن تلقوا دورات تدريبية، أما الذين تلقوا دورة تدريبية واحدة فقد بلغت نسبتهم 14.7% من نسبة من تلقوا دورات تدريبية وأخيراً الذين تلقوا أكثر من ست دورات تدريبية فقد بلغت نسبتهم 10.5% من نسبة من تلقوا دورات تدريبية. وتم عقد العديد من الدورات التدريبية إما عن طريق وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين، أو المنظمات الحكومية المعنية بالمشاريع الصغيرة، ويعزى الإقبال على هذه الدورات إلى رغبة أصحاب المشاريع الصغيرة والقائمون عليها إلى تطوير قدراتهم المختلفة للنجاح في مشاريعهم.

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

شكل (10)

عدد الدورات التدريبية التي تلقاها أصحاب المشاريع الصغيرة



### 15- مجال عمل المنظمات الداعمة للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة

بلغ عدد المنظمات الداعمة للمشاريع في قطاع غزة حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1352 منظمة عام 2007 موزعة على العديد من الدول المانحة.

وقد أنخفض عدد هذه المنظمات في قطاع غزة بسبب الظروف التي يمر بها قطاع غزة حيث بلغ عددها عام 2009، 889 منظمة حسب إحصائيات دائرة تسجيل المنظمات الأهلية في وزارة الداخلية الخاصة بغزة عام 2009م، أما عدد المنظمات العاملة في قطاع غزة حسب بيانات مكتب التنسيق الخاص للأمم المتحدة عام 2009 فقد بلغت 262 منظمة وهو ما يوضحه جدول (14)، ويتركز توزيع هذه المنظمات في المحافظات الشمالية والجنوبية من قطاع غزة.

د. عودة الفاليت

جدول (14) عدد ومجال عمل المنظمات الداعمة للمشاريع في قطاع غزة

عدد المنظمات	مجال عمل المنظمة
45	تعليم وتدريب
16	تنمية اجتماعية
17	تنمية اقتصادية
32	ثقافة ورياضة
53	خدمات اجتماعية
12	ديمقراطية وحقوق إنسان
14	زراعة وبيئة
47	صحة وإعادة تأهيل
26	مرأة وطفل
262	المجموع

المصدر: اليونسكو، 2009

16- أسواق الخامات ومستلزمات الإنتاج للمشاريع الصغيرة

تعتمد المنشآت الصغيرة في قطاع غزة على الخامات المحلية، وتحصل عليها إما من المنتجين مباشرة في حالة القرب من مراكز الإنتاج، أو من الموردين والوسطاء في الأسواق. ونظراً لضعف القدرة التمويلية لهذه المنشآت وافتقارها إلى السيولة، فإنها تلجأ في أحيان كثيرة إلى الشراء بالأجل وطلب كميات محدودة وبصفة غير منتظمة بحسب أحوال السوق، مما يؤثر على انتظام العملية الإنتاجية وعلى مستوى جودة المنتج والذي يتأثر بدوره بانخفاض نوعيات الخامات المستخدمة، باستثناء حالات التعاقد من الباطن والتي يقوم بموجبها صاحب المنشأة الكبيرة بتزويد المنشأة الصغيرة بالكميات المطلوبة من الخامات بصفة منتظمة وبالجودة المناسبة لضمان سلامة المنتج النهائي ومطابقته للمواصفات.

أدت الظروف السياسية التي مر بها الشعب الفلسطيني وسيطرة حماس على القطاع إلى تراجع كثير من الدول عن تمويلها لهذه المشاريع مما أدى تراجع أعدادها.

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

### دور المنظمات الأهلية في عملية تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة

تلعب المنظمات الأهلية الفلسطينية دوراً مميزاً وبالغ الأهمية على صعيد التنمية المحلية بشكل عام، وعلى صعيد التنمية الاقتصادية بشكل خاص، قامت المنظمات الأهلية الفلسطينية بهذا الدور في ظل ظروف اقتصادية متردية قدمت الكثير من الخدمات لهذا القطاع الهام، الذي يشكل من 95% من مجموع المشاريع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكونه يشكل إستراتيجية تنموية هامة للعديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية خاصة تلك ذات الاهتمام بموضوعات الفقر وإزالته، أو تلك المهتمة بالتنمية البشرية والمستدامة. ولقد لعبت هذه المؤسسات دوراً مركزياً، خلال فترة الانقضاء الأولى، من خلال تقديم الخدمات المختلفة للقطاعات الاقتصادية ومن ضمنها قطاع المشاريع الصغيرة، كما أنها تستمر حالياً في تقديم هذه الخدمات في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية وكان لها دوراً مميزاً خلال الفترة الحالية. وتتمثل المنظمات الأهلية فيما يلي:-

#### 1- الجهاز المصرفي:

كان الجهاز المصرفي الفلسطيني قبل قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 بسيطاً وغير مكتمل، وتمثلت المؤسسات المالية العاملة في فلسطين في ذلك الوقت في البنوك الآتية: بنك فلسطين في قطاع غزة فقط، بنك القاهرة عمان في الضفة الغربية، والمصارف الإسرائيلية التي كانت وظيفتها الأساسية استغلال ما تحصل عليه من مدخرات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة واستثمارها في صالح الاقتصاد الإسرائيلي.

وتطور الجهاز المالي والمصرفي بعد مجيء السلطة الوطنية منذ عام 1994، والذي تمثل في الآتي:-

#### أ- إنشاء سلطة فلسطينية للنقد:

أنشأت هذه المؤسسة بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك للقيام بالوظائف التالية:-

1. العمل كنواة للبنك المركزي الفلسطيني والقيام بوظائفه.
2. العمل على ترخيص الوحدات المالية المختلفة والإشراف عليها.
3. تنظيم البيئة التي تعمل بها الوحدات المصرفية.
4. العمل كمستشار ووكيل مالي للسلطة الوطنية الفلسطينية واستثمار المصادر المالية للسلطة.

#### ب- البنوك التجارية:

يتكون الجهاز المصرفي في فلسطين بشكل أساسي من البنوك التجارية التي تشكل معظم موجوداته المالية. ويتميز هذا القطاع بتمركز البنوك الأكثر حجماً والتي تتمثل في ثلاث بنوك

## د. عودة الفليت

رئيسية هي: البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن. وهي تشكل نسبة 80% من حجم ودائع القطاع المصرفي والمالي، والبنك العربي تبلغ ودائعه أكثر من 60% من حجم ودائع هذا القطاع.

### ج- البنوك الإسلامية:

تتمثل في البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك الأقصى الإسلامي، والبنك الإسلامي العربي، والبنك الوطني الإسلامي، وتهدف هذه البنوك لجذب ودائع المعاملات الإسلامية.

### 2- الصرافين في ظل ضعف النظام البنكي في فلسطين:

انتشر النظام المصرفي غير الرسمي من أجل سد الفجوة القائمة خاصة قبل مجيء السلطة الوطنية، فالأعمال التي كان المفترض أن تقوم بها البنوك من (تبادل عملات، وحوالات، تحصيل شيكات، وأحياناً ودائع وقروض) كانت تنفذ عبر شبكة واسعة وكفاء من الصرافين العاملين في فلسطين.

### 3- شركات التأمين

ظهرت العديد من شركات التأمين بعد اتفاقية أوسلو وهي: شركة غزة الأهلية للتأمين، وشركة فلسطين للتأمين، والشركة الوطنية للتأمين شركة المشرق للتأمين، ترست، العرب، وكان هدفها التأمين سواء المباشر أو غير المباشر على المشاريع في قطاع غزة.

### مؤسسات الإقراض للمشاريع الصغيرة

أظهرت الدراسة أن ضعف حجم القروض التي تقدم من قبل البنوك، اعتبر سبباً رئيسياً لإنشاء العديد من مؤسسات الإقراض والتي عملت تحت ظروف الاحتلال خاصة في ظل الانتفاضة الأولى وما زالت تعمل بعد قيام السلطة وحتى الآن، ومن أهم هذه المؤسسات ما يلي: مجموعة التنمية الاقتصادية، الشركة العربية للإقراض والتنمية، الشركة الفنية للتنمية، الشركة الزراعية المتحدة، برنامج الأونروا للإقراض، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة إنقاذ الطفل، التعاون من أجل التنمية، خدمات الإغاثة الكاثوليكية، مؤسسة فاتن، مؤسسة أنيرا، مؤسسة كير الدولية، اتحاد لجان الإغاثة الزراعية، اتحاد المهندسين، برنامج تأهيل الأسرى، مركز دعم النشاطات الاقتصادية النسائية/ مؤسسة أوكسفام (المصري، 26).

1. توفير وخلق فرص عمل بديلة للأيدي العاملة التي تعمل داخل إسرائيل.

2. توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، ومحاولة حل مشكلة البطالة.

3. تشجيع النساء على الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية.

4. دعم وترويج الأعمال الصغيرة.



## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

5. توفير السيولة النقدية لصغار المزارعين لاستثمارها في المشاريع الزراعية.
  6. المساهمة في زيادة نسب التشغيل الذاتي في قطاع المهنيين.
  7. رفع المستوى المعيشي للأسر من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل.
- رغم أن مؤسسات الإقراض استطاعت تحقيق بعض أهدافها من تقليص في حجم البطالة، إلا أنه يوجد العديد من الملاحظات على أداء هذه المؤسسات من أهمها:-
- أ. عدم القدرة على الاختيار الدقيق للمستفيدين.
  - ب. عدم إجراء دراسات جدوى اقتصادية قبل الموافقة على المشروع من قبل مؤسسة الإقراض.
  - ج. النقص الكبير على صعيد تقديم الخدمات المساندة للمقترضين، فمعظم المؤسسات لم تقدم للمستفيد تصوراً كاملاً للدعم الفني والإداري، لقد تم التركيز على القروض وليس على المساعدة الفنية والدعم الإداري مما أدى إلى فشل عدد كبير من المشاريع.
  - د. إخفاق المقترضين في تسديد القرض الذي كان مرتفعاً نسبياً (أبو جزر، 2008:10).
- نماذج مختارة لبعض المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة في قطاع غزة

### 1- برنامج البنك الدولي لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة:

وقع البنك الدولي بتاريخ 15/4/1997م اتفاقية عمل مع ثلاثة بنوك تجارية فلسطينية لدعم المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، تبلغ ميزانية هذا المشروع 23 مليون دولار، 20 مليون دولار للقروض وثلاثة ملايين دولار للمساعدات الفنية يستهدف هذا البرنامج المشاريع الصغيرة التي توظف عاملين أو أقل على أن تتراوح قيمة القروض ما بين 10-30 ألف دولار ([www.adhwaa.org](http://www.adhwaa.org)).

#### أهداف المشروع:

- أ. تمويل المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال النظام البنكي.
  - ب. دعم وزيادة العمالة في القطاع الخاص.
  - ج. التطوير الإداري والمؤسسي للبنوك التجارية والأعمال الصغيرة.
  - د. تشارك البنوك بتقديم رأسمال قيمته 7,5 مليون دولار من القيمة الإجمالية للمشروع.
- تعتبر المساعدات الفنية عنصراً أساسياً ورئيسياً في المشروع ويتمثل هذا الجزء بالتدريب حيث ستقوم بتنفيذه شركات محلية خاصة تعمل في حقل الاستثمار والتدريب يتكون المشروع من ثلاث مكونات أساسية:

## د. عودة الفليت

أ. يتناول المكون الأول تدريب القائمون على المشاريع الصغيرة للحصول على القروض، وذلك بتدريبهم في مجالات إعداد خطة العمل والخطة التسويقية، والتعرف على إجراءات القروض البنكية.

ب. قياس تأثير القروض على المشروع دراسة كاملة للمشروع، تهدف إلى قياس التأثير.

ج. تدريب البنوك والطواقم العاملة بهذا المشروع بالإضافة إلى التطوير الإداري والمالي.

وبذلك يؤدي المشروع إلى تشجيع البنوك على منح القروض، بحيث تلعب دوراً محورياً وذلك من خلال المشاركة بالمخاطر المالية وتقديم المساعدات الفنية للبنوك المشاركة بالمشروع وللأعمال والمشاريع المستفيدة من القروض، يرى البنك الدولي أن هذا المشروع سيساهم في تطوير نسبة مساهمة قطاع الأعمال الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية وزياد نسب العمالة وبالتالي خفض مستوى الفقر وتوسيع أسس التنمية الاقتصادية .

### 2- القروض عن طريق الضمانات البنكية

#### أ- مركز دعم المشاريع النسائية:

حيث تأسس مركز دعم المشاريع الاقتصادية النسائية بتاريخ 1996/7/1م بهدف تقوية النساء الفلسطينيات وإفراح المجال أمامهن للحصول على قروض لدعم مشاريعهن الاقتصادية، ولتزويد النساء بمهارات إدارية ومالية وتسويقية وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية النسائية، أُسس المركز بتمويل من الحكومة الهولندية بميزانية قدرها 2 مليون دولار يستهدف المركز كافة النساء الفلسطينيات اللواتي لديهن الرغبة في إقامة مشروع وفي كافة القطاعات، حيث قام هذا البرنامج على رؤية الدمج ما بين الخدمات البحثية والإقراضية والتدريبية والإرشادية. يقوم المركز بإعطاء قروض لا تتجاوز قيمتها 10 آلاف دولار، وتحدد بناء على دراسة المشروع من قبل منسق المشاريع ولدى المركز بعض الشروط للقبول وللموافقة على طلبات القروض ومنها ما يلي:-

1. أن يكون لدى المتقدم معرفة ودراية كاملة في السوق.
2. أن تكون لديها الخبرة السابقة في مجال عمل المشروع.
3. أن يتم المشاركة والمساهمة في رأس ما بالمشروع.
4. أن يتم التفرغ للمشروع.
5. وجود كفيلين توافق عليهما المؤسسة والبنك.
6. أن لا تقترض من مؤسسة أخرى.
7. عدم وجود صلة قرابة بين المقترضة وموظفو وإدارة المركز.

### المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

تبلغ نسبة الفائدة 5-6% وهي نسبة متناقصة إضافة إلى 2% عمولة بنكية، ويعطي المركز فترة سماح مدتها 1\_6 أشهر للمشاريع الجديد و 4 أشهر للمشاريع القائمة، تحدد نسبة السداد لكل مشروع على حد وبعد دراسة الجدوى الاقتصادية والسياسية المحيطة.

#### 3- القروض عن طريق نظام الضمان الجماعي:

وتتمثل بصورة واضحة بمؤسسة كير العالمية من خلال تنفيذ مشروع التوفير والإقراض للمشاريع النسائية ويهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي:-

أ. رفع المستوى المعيشي للأسر من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل.

ب. دعم المرأة إدارياً ومالياً ولتعزيز ثقفتها بنفسها والاعتماد على ذاتها في مواجهه المشاكل وحلها.

ج. دعم قدرة المؤسسات النسائية الفلسطينية من النواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية (الصوراني، 2005:37).

#### المشاكل والاحتياجات المتعلقة بالإقراض:

يعتبر الإقراض عاملاً مهماً في عملية تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكن لم تنجح برامج الإقراض في خلق تنمية حقيقية في الاقتصاد الفلسطيني وهذا راجع إلى الأسباب التالية:-

أ. المصاريف الإدارية لمؤسسات الإقراض أعلى وأكثر كلفة من المردودات الناجمة عن الإقراض لصالح المقترضين.

ب. محدودية التنسيق والتكامل في عمل مؤسسات الإقراض.

ج. ضعف العلاقة بين المقترضين والجهات المقرضة.

د. قلة المعلومات لدى مؤسسات الإقراض حول تحديد الاحتياجات والنواقص وأماكن الحاجة وفق الموقع (شراكة، 2009:16).

#### المعوقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة.

رغم أهمية قطاع المشاريع الصغيرة إلا أنها تعاني العديد من المشاكل، والمعوقات لا تقتصر هذه المشاكل على دولة دون أخرى ولا على نظام دون آخر إلا أنها تختلف في حدتها باختلاف درجة التقدم في هذه الدول أو تلك ويمكن تلخيص أم المشاكل والعقبات التي تواجه المشاريع الصغير في قطاع غزة فيما يلي:-

1- التمويل: تواجه المشاريع الصغيرة في القطاع صعوبات تمويلية بسبب حجمها ونقص

الضمانات وبسبب حدائتها ونقص السجل الائتماني.

## د. عودة الفليت

- 2- الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة.
- 3- الضرائب: وتظهر هذه المشكلة من جانبيين سواء لأصحاب المشاريع الصغيرة من حيث ارتفاع الضرائب عليها ومن الجانب الآخر مشكلة للجهاز الضريبي، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.
- 4- المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشاريع الكبيرة.

## النتائج والتوصيات

تبين من الدراسة السابقة أنه بالرغم من الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي تأثر بها كافة مجالات الحياة في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً منطقة الدراسة، ومنها المشاريع الصغيرة، إلا أن هذه المشاريع ساهمت بدرجات متفاوتة في الحفاظ على دورة اقتصادية شبة متكاملة في قطاع غزة، كما ساهمت بشكل جلي في عملية التنمية الاقتصادية.

## أولاً: النتائج

- وقد انتهت الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها:
1. للتدريب أثر إيجابي على أداء المشروعات الصغيرة.
  2. عامل الجنس لم يؤثر على تطوير أداء المشروعات الصغيرة في كافة المجالات.
  3. أن عمر صاحب المشروع ليس له دور في تطوير أداء المشروعات الصغيرة، ويرجع ذلك لأن تطبيق ما تم تعلمه في برنامج التدريب للمشروعات الصغيرة مهارات لا يخضع لعامل العمر.
  4. يواجه 70% من أصحاب المشروعات الصغيرة صعوبات تمويلية بسبب صغر حجم المشروعات ونقص الضمانات.
  5. نقص المشجعات الاستثمارية " الإعفاءات الضريبية، زيادة الجمارك على الاستيراد".
  6. النقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها.
  7. نقص العمالة الماهرة والمدربة.
  8. يؤثر التدريب إيجابياً وبشكل واضح على المشروعات الصغيرة، ويؤدي إلى نجاحها.
  9. عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية.

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

10. وجود أكثر من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في هذا المجال بدون تنسيق أو توحيد للأدوار .

### ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج السابقة لابد من الإشارة إلى بعض التوصيات والتي قد تساهم في معالجة بعض السلبيات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والتي يمكن إيجاز في النقاط التالية:-

1. توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية.
2. التوسع في المشروعات القائمة أو تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً.
3. تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات،
4. تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمشروعات الصغيرة وغيرها من الحوافز .
5. رسم سياسات تنموية وطنية شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، لتحديد طبيعة الفرص المتاحة للمبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة في القطاعات المختلفة.
6. اعتماد سياسة الحوافز لتطوير المشروعات الصغيرة، من خلال القروض الميسرة، وأولوية الإعفاءات الجمركية والحماية من المنافسة الأجنبية وتأمين المشتريات الحكومية من السلع الوطنية.
7. تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات من حيث كيفية توفير المستلزمات الإنتاجية وإدارة العملية الإنتاجية والتسويقية وكيفية التعامل مع البنوك والمؤسسات الحكومية.
8. التعاون مع المراكز الاستشارية والاتحادات الصناعية وغرف التجارة والصناعة والزراعة لتمويل البحوث التسويقية والإنتاجية.
9. توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية، كذلك سياسات للمفاهيم وآليات العمل التأهيل وخدمات الإرشاد.

#### د. عودة الفليت

10. التشجيع من طرف حكومي وغير حكومي يعمل في هذا المجال بشكل منسق ومنظم.
11. التقليل من كلفة الحصول على التمويل للمشروع الصغيرة.
12. تخصيص مساحات كافية من الأراضي الحكومية للمساهمة في تقليل نفقات المشاريع الصغيرة.
13. تلعب المؤسسات الصغيرة دوراً فعالاً في عملية التحول الاقتصادي، ويتطلب هذا الدور وضع وتنفيذ إستراتيجية تشجع على نمو المؤسسات الصغيرة وقدرتها التنافسية، كما أنه يتطلب إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الفرص والمخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة من الاقتصادات المجاورة ومن المناخ العالمي.
14. لا بد من توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية والتشجيعية.

#### المراجع

1. أحمد فايق دلول: دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني، 2009.
2. أسامة نوفل: واقع القطاع الصناعي في فلسطين، ورقة عمل قدمت خلال ورشة عمل حول القطاع الصناعي في فلسطين - الواقع والآفاق، يناير 1997.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004، نشرة المؤشرات الربعية، كانون أول، رام الله - فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، سلسلة تقارير مسح القوى العاملة وتقارير المنشآت، رام الله - فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، رام الله - فلسطين.
6. الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر - شراكة، 2009.
7. الصفحة الإلكترونية لموقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: [www.pnic.gov.ps](http://www.pnic.gov.ps)
8. الصفحة الإلكترونية لموقع مؤسسة الحوار المتمدن: [www.ahewar.org/debat/show](http://www.ahewar.org/debat/show)
9. الصفحة الإلكترونية لموقع فلاي كيت: [www.flyarb.com](http://www.flyarb.com)
10. الصفحة الإلكترونية لموقع مركز أضواء للبحوث الإستراتيجية: [www.adhwaa.org](http://www.adhwaa.org)

## المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

11. تنمية المشروعات الصغيرة: دورية جسر التنمية، العدد التاسع سبتمبر، السنة الأولى، 2002.
12. رفيق المصري: دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في فلسطين، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين.
13. رياض الصرايرة وآخرون: ورقة عمل حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الأردن، إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في البلدان العربية والمتوسطة، منظمة العمل الدولية، أيلول 1996 .
14. عبد الحافظ الصاوي: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة ... رؤية كلية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 472، يناير، 2005.
15. عبد الفتاح نصر الله: المشاريع الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نقدية، وزارة الاقتصاد الوطني، مايو، 2005.
16. غازي الصوراني: المشروعات الصغيرة في فلسطين "واقع ورؤية نقدية"، يونيو 2005.
17. فوزي أبو جزر: المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من البطالة في فلسطين، 2008.
18. مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية: 2002.
19. محمود دويكات: أهمية المشروعات الصغيرة في تنمية اقتصاد قطاع غزة، فبراير 2006، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
20. نجاه عمر صادق أبو بكر: المشاريع الصغير في فلسطين وأنماط التخطيط فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2002.
21. وزارة الاقتصاد الوطني: المسح الصناعي 1997 ، رام الله، بيانات غير منشورة.
22. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية: السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مارس، 2001.
23. وزارة الاقتصاد الوطني: بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة، 2010.

د. عودة الفليت

ملحق رقم (1)

استبانته

يقوم الباحث بدراسة ميدانية حول " المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية" وقد أعدت هذه الإستبانة خصيصاً لهذا البحث، لذا أرجوا تعبئة هذه الإستبانة بكل دقة وعناية بوضع علامة واحدة أما الإجابة التي تعبر عن وجهه نظرکم لما يعود بالفائدة على تطوير وتنمية المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ، مؤكداً لكم أن إجاباتکم ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

ولکم جزيل الشکر والعرفان

الباحث

أولاً: بيانات شخصية

1	الجنس	<input type="checkbox"/> ذكر	<input type="checkbox"/> أنثى
-2	العمر	<input type="checkbox"/> 25 سنة فأقل	<input type="checkbox"/> من 26 - 30
		<input type="checkbox"/> من 31 - 35	<input type="checkbox"/> من 36 - 40
		<input type="checkbox"/> 41 سنة فأكثر	
-3	المؤهل العلمي	<input type="checkbox"/> ثانوية عامة	<input type="checkbox"/> دبلوم متوسط
		<input type="checkbox"/> بكالوريوس	<input type="checkbox"/> دبلوم عالي
		<input type="checkbox"/> ماجستير	<input type="checkbox"/> دكتوراه

ثانياً: بيانات خاصة بالمشروع

-1	النشاط الذي يمارسه القائمون على المشروع	<input type="checkbox"/> تجاري	<input type="checkbox"/> صناعي
		<input type="checkbox"/> خدماتي	<input type="checkbox"/> زراعي
		<input type="checkbox"/> غير ذلك	
-2	المشروع حسب الأرض المقام عليه	<input type="checkbox"/> ملك خاص	<input type="checkbox"/> إيجار
-3	صفة الملكية للمشروع	<input type="checkbox"/> ملكية فردية	<input type="checkbox"/> ملكية أسرة
		<input type="checkbox"/> ملكية شركة	
-4	صفة العمل في المشروع	<input type="checkbox"/> مدير	<input type="checkbox"/> مالك ومدير
		<input type="checkbox"/> موظف	



المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

5-	عدد العاملين في المشروع	<input type="checkbox"/> 4 عمال فأقل <input type="checkbox"/> 11- 20	<input type="checkbox"/> 5- 10 <input type="checkbox"/> 21 فأكثر
6-	عمر المشروع	<input type="checkbox"/> 3 سنوات فأقل <input type="checkbox"/> 8- 11 <input type="checkbox"/> 16 فأكثر	<input type="checkbox"/> 4- 7 <input type="checkbox"/> 12- 15
7-	نوعية التمويل للمشروع	<input type="checkbox"/> شخصي <input type="checkbox"/> مصرفي <input type="checkbox"/> غير ذلك	<input type="checkbox"/> عائلي <input type="checkbox"/> مؤسسات
8-	حجم رأس المال للمشروع	<input type="checkbox"/> \$5000 فأقل <input type="checkbox"/> \$10.001- 20.001 <input type="checkbox"/> \$50.001 فأكثر	<input type="checkbox"/> \$5001- 10.000 <input type="checkbox"/> \$20.001- 50.000
9-	عدد سنوات الخبرة للقائمين على الـ	<input type="checkbox"/> 5 سنوات فأقل <input type="checkbox"/> 11- 15 <input type="checkbox"/> 21 سنة فأكثر	<input type="checkbox"/> 6- 10 <input type="checkbox"/> 16- 20
10-	عدد الدورات التدريبية التي تلقاها أـ، المشروع	<input type="checkbox"/> دورة <input type="checkbox"/> ثلاث دورات <input type="checkbox"/> خمس دورات	<input type="checkbox"/> دورتان <input type="checkbox"/> أربع دورات <input type="checkbox"/> ست دورات فأكثر